الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم الـعلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

دور القروض البنكية الاستثمارية في تطور الصناعات الغذائية

دراسة حالة الجزائر من 2001 إلى غاية 2021

إعـداد الطلبة :

- **طويل أحمد**
- **بعطوط أحمد**
- **دودي عبد العزيز**

تحت إشراف الدكتور:

بشير بن موسى

لجنة المناقشة

ابراهيم وصيف غدير ابراهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيسا
بشير بن موسى	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفا ومقررا
عادل زغدي	أستاذ مساعد أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	ممتحنا

السنة الجامعية:2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم الـعلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

دور القروض البنكية الاستثمارية في تطور الصناعات الغذائية

دراسة حالة الجزائر من 2001 إلى غاية 2021

إعـداد الطلبة :

- **طويل أحمد**
- **بعطوط أحمد**
- **دودي عبد العزيز**

تحت إشراف الدكتور:

بشير بن موسى

لجنة المناقشة

ابراهيم وصيف غدير ابراهيم	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة الشهيد حمة لخضر**	**رئيسا**
بشير بن موسى	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة الشهيد حمة لخضر**	**مشرفا ومقررا**
عادل زغدي	**أستاذ مساعد أ**	**جامعة الشهيد حمة لخضر**	**ممتحنا**

السنة الجامعية:2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
كتبه ١٤١٧

شكر وعرفان

إن الحمد لله نحمده ونستعينه

على أنه وفقنا في إتمام هذا البحث المتواضع

ويجدر بنا أن نتقدم

ببالغ الامتنان ، وجزيل العرفان إلى كل من وجهونا ، وعلمونا ،

وأخذوا بأيدينا في سبيل إنجاز هذا

البحث .. ونخص بذلك مشرفنا

الدكتور: بن موسى بشير

الذي قوم وتابع

وصوب ، بحسن إرشاده لنا في كل مراحل البحث

والذي وجدنا في توجيهاته حرص المعلم ،التي تؤتي ثمارها الطيبة

بإذن الله

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الاساتذة الذين أشرفوا على تلقيننا

مبادئ العلم طوال مسارنا الدراسي

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين﴾

صدق الله العظيم

بسم الله والصلاة والسلام

على أشرف المرسلين أما بعد:

إلى من تعهداني بالتربية في الصغر ، وكانا لي نبراساً يضيء فكري بالنصح ، والتوجيه في الكبر

أمي ، وأبي حفظ الله الأحياء منهم و رحمه الأموات

إلى من شملوني بالعطف وأمدوني بالعون ، وحفزوني للتقدم

إخوتي وأخواتي

وأبنائهم وجميع أقاربي رعاهم الله

إلى الأستاذنا الدكتوربن موسى بشير

إلى كل من علمني حرفاً ، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة

إليهم جميعاً أهدي هذا البحث المتواضع

أحمد ، أحمد ، عبد العزيز

ملخص الدراسة

الملخص:

جاءت الدراسة لتعالج إشكالية الدور الذي تلعبه القروض الاستثمارية في الجزائر في تطور قطاع الصناعات الغذائية التي تسعى معظم الدول إلى تطوره و تنميته بشكل مستمر ، لأنه يعتبر القطاع الاكثر طلبا على سلعه اجتماعيا و إقتصاديا ولا يمكن الاستغناء عنها ، ومن ناحيه أخرى يمثل مصدر هام لتحقيق قيمة مضافة معتبرة على مستوى الدخل الوطني وكذلك تقليل قيمة فاتورة استراد المنتجات الغذائية ، من هنا جاء الهدف من دراستنا وهو تحديد مساهمة القروض الاستثمارية في تطور الصناعات الغذائية في الجزائر للفترة من 2001 إلى غاية 2021 ، ومن أجل بلوغ الإجابة على إشكالية الدراسة و الحصول على أفضل النتائج ، اعتمدنا على منهجية تحليل الدور الذي تعلبه القروض الاستثمارية في تنمية و تطور الصناعات الغذائية في الجزائر خلال فترة الدراسة ، وإبراز دور هذه القروض في مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي الوطني خلال فترة الدراسة ، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها وجود قروض استثمارية مدعومة من طرف الدولة الجزائرية حيث أن الدولة هي التي تلتزم بتسديد فوائد القرض للبنك في حال إلتزم المقترض بتسديد القرض في الأجال المحددة ويمكنه الاستفادة من قرض آخر ، وكذلك أنشاءت الدولة هياكل دعم مباشر وآخرى غير مباشر من أجل تقديم جميع التسهيلات للمستثمرين، وأن مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي للجزائر خلال فترة الدراسة ، وجدنا نسبة القطاع الخاص تطورة خلال فترة الدراسة من 62.22 % في سنة 2001 لتتزايد وتصل إلى 84.09 % في سنة 2021 ، أما القطاع العام فكانت المساهمة عكسية حيث بلغت 37.77 % في سنة 2001 لتتناقص في سنة 2021 وتبلغ 15.91%.

الكلمات المفتاحية : القروض الاستثمارية ، صناعات غذائية ، القروض المدعومة ، هياكل التمويل المباشر و الغير مباشر ، اقتصاد جزائري .

Abstract:

The study came to address the problem of the role played by investment loans in Algeria in the development of industries that most countries seek to develop and grow continuously, because it is considered the sector with the highest demand for its goods socially and economically and cannot be dispensed with, and on the other hand, it represents an important source for achieving significant added value at the level of national income, as well as reducing the value of the food products import bill, hence the goal of our study, which is to determine the contribution of investment loans to the development of food industries in Algeria for the period from 2001 to 2021, and in order to reach the answer to the problem of the study and obtain the best results, we relied on the methodology of analyzing the role played by investment loans in the development and development of food industries in Algeria during the study period, and highlighting the role of these loans in the contribution of the food industries sector to the gross national product during the study period, and the study reached some results, the most important of which is the existence of investment loans supported by the state in Algeria, as the state is the one that is committed to paying the interest on the loan to the bank if the borrower is committed to repaying the loan within the specified deadlines and can benefit from another loan, as well as The state has established direct and indirect support bodies in order to provide all facilities to investors, and the contribution of the food industries sector to Algeria's gross domestic product during the study period, as we found that the percentage of the private sector developed during the study period from 62.22% in 2001 to increase and reach 84.09% in 2021, while the public sector's contribution was the opposite, as it reached 37.77% in 2001 to decrease in 2021 and reach 15.91%.

Keywords: Investment loans, food industries, subsidized loans, direct and indirect financing structures, Algerian economy.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات

.شكر وعرفان.....

.إهداء.....

الملخص:.....

قائــمة الجــداول.....

قائمة الأشكال:.....

قائــمة الاختصارات والرموز.....

المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة..... 2

المبحث الأول : أدبيات متغيرات الدراسة..... 3

المطلب الاول : ماهية القروض الاستثمارية..... 3

الفرع الأول : تعريف القروض الاستثمارية :..... 3

الفرع الثاني: أنواع القروض الاستثمارية..... 3

الفرع الثالث: أهمية القروض الاستثمارية:..... 5

الفرع الرابع:أهداف القروض الاستثمارية:..... 5

الفرع الخامس:أسباب اللجوء إلى القروض البنكية الاستثمارية..... 6

المطلب الثاني : ماهية الصناعة الغذائية 7

الفرع الأول: تعريف الصناعة الغذائية و سياقها التاريخي 7

الفرع الثاني: مبررات وجود الصناعة الغذائية 9

الفرع الثالث: أهمية الصناعات الغذائية 10

الفرع الرابع: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى..... 10

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 15

المطلب الأول : الدراسات المتعلقة بالقروض الاستثمارية:..... 15

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالصناعات الغذائية 16

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل:..... 19

الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة (دراسة حالة)..... 21

المبحث الأول : واقع الصناعات الغذائية في الجزائر..... 22

المطلب الأول : لمحة عن فرع الصناعات الغذائية في الجزائر ومراحل تطوره 22

الفرع الأول : مراحل تطور فرع الصناعات في الجزائر..... 22

الفرع الثاني: مكانة الصناعات الغذائية ضمن نموذج النمو الجديد في الجزائر (2016- 2030)..... 28

المطلب الثاني: أهم الشعب المكونة لفرع الصناعة الغذائية في الجزائر..... 32

الفرع الأول: أقسام فرع الصناعات الغذائية 32

الفرع الثاني: شعب فرع الصناعات الغذائية في الجزائر:..... 33

المبحث الثاني : القروض الاستثمارية و أثرها على الصناعات الغذائية في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2021). 36

المطلب الاول: القروض الاستثمارية المدعومة و هياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر..... 36

الفرع الأول: القروض الاستثمارية المدعومة الموجهة للصناعات الغذائية :..... 36

الفرع الثاني: مؤسسات وهياكل التمويل المباشر..... 39

الفرع الثالث: صناديق ضمان القروض كمؤسسات و هياكل تمويل غير مباشر 44

المطلب الثاني: دور الصناعات الغذائية في النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2021). 46

خلاصة الفصل:..... 54

الخاتمة العامة..... 56

قائمة المراجع..... 60

قائمة الجداول والأشكال

قائـــمة الجـــداول

الرقم	عنوان الجـدول	الصفحة
(1-2)	مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي لدعم الصناعات الغذائية (2001-2004).	25
(2-2)	حصيلة الإنجازات في قطاع الفلاحة ذات العلاقة بالصناعات الغذائية فى إطار برنامج دعم النمو 2005 – 2009 .	26
(3-2)	فروع الشعب المكونة للصناعات الغذائية في الجزائر	33
(4-2)	صيغ التمويل لدى الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتيةANADE	40
(5-2)	جدول الصيغ التمويل الممنوحة من وكالة ANGM	42
(6-2)	جدول الصيغ التمويل الممنوحة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	43
(7-2)	تعداد المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية في الجزائر	46
(8-2)	مساهمة الصناعة الغذائية في اجمالي الصناعة التحويلية خلال الفترة (2000- 2021)	47
(9-2)	مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي للفترة (2001- 2021)	48
(10-2)	مساهمة الصناعات الغذائية قي إجمالي القيمة المضافة للفترة (2001- 2021)	50
(11-2)	تطور صادرات الصناعة الغذائية ونسبتها من اجمالي الصادرات للفترة (2000 – 2021)	52
(12-2)	تطور واردات الصناعة الغذائية ونسبتها من اجمالي الواردات للفترة (2000 - 2021).	53
(13-2)	تطور العمالة حسب قطاع الصناعة الغذائية – القطاع العام الوطني	53

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	الشعب المكونة لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر	32
(2-2)	تطور مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي للفترة (2001 -2021)	49
(2-3)	تطور مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة للفترة (2001 -2021)	51

قائمة الاختصارات والرموز

قائـــمة الاختصارات والرموز

الـرمــز	التعريـــف
PNDA	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PNDIAA	البرنامج الوطني لترقية الاستثمار في الصناعات الغذائية
BADR	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
SYRPALAC	نظام ظبط المتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك
ANADE	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
ANGM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
FGAR	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
CGCIAE	صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
FGMMC	صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تشكل الصناعة الغذائية أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني ، حيث تساهم بشكل كبير في تلبية احتياجات السكان وتعزيز الأمن الغذائي . في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه هذا القطاع ، مثل التقلبات الاقتصادية والطلب المتزايد على المنتجات الغذائية ، تصبح الحاجة إلى تمويل فعال و موجه أم را ملحاً . تعتبر القروض الاستثمارية أحد الادوات الرئيسية التي يمكن أن تلعب دورا حاسماً في دعم وتطوير الصناعة الغذائية .

تتمثل أهمية القروض الاستثمارية في قدرتها على توفير الموارد المالية اللازمة للابتكار و التوسع، مما يساهم في تحسين جودة المنتجات وزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية و العالمية . من خلال تمويل مشاريع جديدة و تحديث المنشأت القائمة ، تساهم هذه القروض في تعزيز القدرة الانتاجية و فتح أفاق جديدة للنمو.

تسلط هذه الدراسة الضو ء على كيفية استفادة الصناعة الغذائية من القروض الاستثمارية مع التركيز على تحليل أثر هذه القروض على تحسين الأداء العام للمؤسسات وتعزيز نمو القطاع بشكل مستدام .

❖ إشكاليـــة الدراسة:

على ضوء ما ذكر يمكننا بلورة إشكالية بحثنا حول السؤال الجوهري التالي :

- ما فعالية مساهمة القروض الاستثمارية في تطور الصناعة الغذائية في الجزائر للفترة من 2001 إلى غاية 2021 ؟.

وعلى ضوء الإشكال الرئيسي تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل القروض الاستثمارية تسهم بشكل إيجابي في زيادة إنتاجية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر؟
- هل هناك علاقة قوية بين حجم القروض الاستثمارية الممنوحة في الجزائر و تطور مؤسسات الصناعات الغذائية ؟
- هل هناك برامج دعم و تسهيلات إضافية من قبل الجيهات التمويلية يمكن أن تعزز من فعالية القروض الاستثمارية في الجزائر ؟
- هل هناك مساهمة تقدمها الصناعات الغذائية في الإقتصاد الجزائري ؟

❖ فرضيات الدراسة:

للإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على ما تم طرحه من تساؤل رئيسي وأسئلة فرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

– تساهم القروض الاستثمارية في تنمية الصناعة الغذائية في الجزائر، من خلال توفير التمويل اللازم لها وتتفرع هذه الفرضية إلى عدة فرضيات فرعية تتلخص فيمايلي:

– القروض الاستثمارية تساهم بشكل إيجابي من تحسين قدرة قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، مما يعزز قدرته على تلبية الطلب المتزايد و تحقيق التوسع .

– هنالك علاقة قوية بين حجم القروض الاستثمارية الممنوحة وزيادة مؤسسات الصناعة الغذائية في الجزائر.

– تقدم برامج دعم و التسهيلات الإضافية من قبل الجيهات التمويلية في الجزائر، يمكن أن يعزز من فعالية القروض الاستثمارية ويزيد من استفاد المؤسسات الغذائية منها.

– تساهم الصناعات الغذائية في النمو الاقتصادي الجزائري بشكل فعال .

❖ أهميةالدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة في إبراز دور القروض الاستثمارية في تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر التي تعاني من شح في مصادر التمويل و تسليط الضوء على مكانة قطاع الصناعات الغذائية في نمو الاقصاد الوطني .

❖ أهداف الدراسة:

تتجلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- إعطاء صورة واضحة عن دور القروض الاستثمارية في تطور وتنمية الصناعة الغذائية في الجزائر .
- التأكيد على الدور الذي يلعبه التمويل الاستثماري في الجزائر ودعم مختلف قطاعات الاقتصاد، وبالأخص قطاع الصناعة الغذائية .
- دراسة تحليلية لمساهمة قطاع الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني ..

❖ دوافع اختيار الموضوع:

إن الـدافع وراء اختيار هذا الموضوع يتمثل في:

– الموضوع من المواضيع التي تتماشى مع طبيعة التخصص.

- إثراء مكتبة الكلية بمراجع حول القروض الاستثمارية وأثرهاعلى الصناعة الغذائية .
- رغبة الطلبة في الاطلاع والتعمق أكثر في مثل هذه المواضيع.

❖ حدود الدراســـــة:

شملت الدراسة كل من القروض الاستثمارية و قطاع الصناعة الغذائية وكان التركيز حول الجزائر ولقد شملت الدراسة الفترة من2001 إلى غاية 2021.

❖ منهــج الدراسة:

المنهج الوصفي: بناء على الإشكالية المطروحة وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث وقصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة ،تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال توضيح الجوانب النظرية للموضوع والتعريف بكافة المفاهيم المتعلقة بالصناعات الغذائية و القروض الاستثمارية .

المنهج التحليلي: تم استخدامه في الجانب التطبيقي بغرض توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة وإبراز الدور الذي تلعبه القروض الاستثمارية في دعم و تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر للفترة 2001 إلى غاية 2021.

❖ خطــة الدراسة:

قسمنا موضوعنا إلى فصلين حيث عنونا الفصل الأول الأدبيات النظرية للدراسة وتطرقنا إلى ماهية القروض الاستثمارية و الصناعة الغذائية في المبحث الأول ثم إلى الدراسات السابقة في المبحث الثاني.

أما الفصل الثاني فكان حول الدراســـــة التحليلية حيث كان المبحث الأول بعنوان واقع الصناعات الغذائية في الجزائر، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى القروض الاستثمارية و أثرها على الصناعات الغذائية في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2021) .

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية للدراسة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية في أي اقتصاد ، مما جعل كافة دول العالم توليه إهتماما كبير نظرا لما يغطي من احتياجات السكان من غذاء وتنوعه، إن النهوض بهذا القطاع يتطلب تمويل مالي كبير مما جعل المؤسسات العاملة في هذا المجال تلجئ إلى الاقتراض من البنوك .ولإن عملية تمويل مشاريع الاستثماري للمؤسسات الصغيرة و الكبيرة و المتوسطة تعني أن البنك مقدم على تجميد أموال ضخمة لمدة ليست بالقصيرة ، يمكن أن تمتد على كل حال لأكثر من سنتين حتى 25 سنة وذلك حسب طبيعة الاستثمار، نظرا لما تتميز به هذه العملية من حجم الأموال الضخمة و المدة الغير قصيرة ، فهناك طرق عديدة لتمويل هذا النوع من العمليات و التي من أشهرها القروض البنكية الاستثمارية.

وقد حاولنا تقسيم هذا الفصل الى مبحثين التاليين :

- **المبحث الأول: أدبيات متغيرات الدراسة**
- **المبحث الثاني : الدراسات السابقة .**

المبحث الأول : أدبيات متغيرات الدراسة

وهنا سنحاول التطرق الى الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة مع التطرق الى بعض الدراسات السابقة

المطلب الاول : ماهية القروض الاستثمارية

سنحاول في هذا المطلب التطرق للقروض الاستثمارية بصفة عامة .

الفرع الأول : تعريف القروض الاستثمارية :

تعددت التعارف للقروض الاستثمارية نذكر منها:

هي تلك القروض التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمنشأة كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها، وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع[1].

هي تلك القروض التي تمنح لتمويل النشاطات الاستثمارية لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول أما على وسائل الإنتاج ومعداته، وإما على عقارات، وعليه فهي عبارة على إنفاق حالي ينظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل[2].

هي قروض تمنح لتمويل الأصول الثابتة، وقروض لتدعيم الإنتاجية كشراء المعدات المواد الخام للإنتاج[3].

هي تلك القروض التي تمنحها المصارف لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي والمباني والمعدات ويتم تسديد القروض الممنوحة على المدى الطويل[4].

من التعاريف السابقة يمكننا القول ان القروض الاستثمارية هي قروض تمنحها البنوك للمؤسسات باختلاف احجامها (صغيرة ومتوسطة وكبيرة) لفترات متوسطة أو طويلة الأجل وذلك من أجل حصول هذه المؤسسات على وسائل الإنتاج والمعدات والآلات لتمويل أصولها الثابتة.

الفرع الثاني: أنواع القروض الاستثمارية

تصنف البنوك القروض الاستثمارية حسب مدتها لكي تسنى لها دراسة طلب القرض و الغرض الموجها لها ، ومن خلالها تتمكن من منحها للعميل في المدة العينية و تتمثل فيما يلي :

أولا- القروض متوسطة الأجل

هي القروض التي يتم منحها من قبل المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التأمين أو بعض الهيئات العامة لصالح الشركات الاستثمارية ، تتراوح مدتها بين 03 و 05 سنوات وأحيانا 07 سنوات ، موضوعها في الغالب تمويل مشتريات ومعدات ..... الخ ، تلتزم هاته الأخيرة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القروض والفائدة المستحقة في تاريخ معين[5] ،

---

[1]- طلعت أسعد عبد الحميد،الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة ، مكتبة الشقري المنصورة، 1998 ص 131.

[2]- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة الجزائر، 2005، ص 73.

[3]- هيكل عجمي رمزي ياسين أرسلان ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ، عمان 2009 ص132

[4]- زيادة رمضان ، محفوظ جودة إدارة مخاطر الائتمان ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريق ، القاهرة 2008 ، ص97.

[5]- محمدصالح الحناوي وآخرون ، أساسيات الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001، ص 334

ويمكن تقسيمها إلى مايلي[1]:

أ-القروض القابلة للتعبئة:

هي تلك القروض التي يمنحها البنك للمنشآت ، ويكون له امكانية إعادة خصمه لدى بنك تجاري أو البنك المركزي ، فالبنك يستطيع الحصول على سيولة قبل تاريخ الاستحقاق ويتولى البنك الأخر تحصيل القرض في تاريخ الاستحقاق من الجهة المقترضة .

ب- القروض غير القابلة للتعبئة:

هي القروض التي لايستطيع البنك إعادة خصمها لدي بنك آخر ، حيث أنه مجبر عل ى انتظار تاريخ الاستحقاق وقيام المنشآت بسداد القروض ليحصل على السيولة مما يعرضه لخطر عدم الوفاء .

وفي هذا النوع من القروض تظهر كل المخاطر المرتبة بتجميد الأموال بشكل كبير ، لذا على البنك في هذه الحالة أن يحسن دراسة القرض ويحسن برمجته زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة خزينته ،لكي لا تظهر مخاطر أزمة السيولة ، و عادة ما يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدد من السنوات تتمثل في عمر القروض ، كما يطلق علة أقساط السداد بدفعات الامتلاك بالإضافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمونا بأجل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى [2].

ثانيا -القروض طويلة الأجل:

توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل التي تمتد على فترة زمنية طويلة ، و تتميز هذه الاستثمارات بارتفاع تكلفتها وعملية تحصيل إيراداتها و عائداتها التي تتدفق خلال مدة الاستثمارات الذي يفوق في الغالب 07 سنوات لتصل حتى 20 سنة[3].

ثالثا- قروض الإيجارة:

هذا النوع من القروض موجهة لتمويل الاستثمارات، إلا أنه يختلف عن النوعين السابقين الذكر كونه لا يمنح على شكل أموال بل يمنح على شكل الاستثمار المراد به ، وهذا النوع من القروض يوجه عموما لاقتناء الاستثمارات المنقولة كالآلات و المعدات و وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة . فهو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية (المؤجر) بوضع الاستثمار بحوزة مؤسسة مستعملة (المستأجر) على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار[4] .

---

[1] – الطاهر الطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة ، الجزائر، 2005، ص 75

[2]– جميل أحمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2000، ص 369

[3]– لوكادير مالحة ، مذكرة ماجستير ، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، ص : 495

[4]– الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة الجزائر، 2005، ص 76

الفرع الثالث: أهمية القروض الاستثمارية:

تتمثل أهمية القروض الاستثمارية في مايلي[1]:

- ✓ تسديد أقساط القرض بطريقة تمكن المؤسسة من الوفاء بالقرض من الأموال الناجمة عن العمليات الإنتاجية و بصورة تدريجية.
- ✓ تنظيم عملية الاقتراض وفق جدول زمني لتسديد أقساط المستحقة ، ولا يتمكن البنك من مطالبة بالتسديد قبل فترة الاستحقاق ، و في حالة عدم التسديد فإن البنك يبدي نوعا من المرونة في تأجيل السداد وعدم العجز مما يتيح الفرصة الاستمرار نشاط المؤسسة وعدم إرباك سيولتها.
- ✓ يتناسب حجم الائتمان و طوال مدته مع الأغراض التي تقف ورائه إذ تتمثل هذه الأغراض في تمويل المباني و الأراضي التي تكون مدة قروضها طويلة.
- ✓ تمكن المؤسسة المقترضة من استعمال الأموال المقترضة بصورة أكثر فعالية لأنها لا تعاني من الاستحقاق المتكرر للقروض الطويلة و المتوسطة الأجل قياسا بالقروض قصيرة الأجل و التي تؤدي إلى إرباك في إدارة سيولتها بسبب اضطرارها إلى التسديد السريع والمتكرر.
- ✓ تتطلب عمليات التطوير الفني واستبدال الآلات و المعدات ، ونظرا لارتفاع تكاليف الشراء فإن المؤسسات تلجأ إلى البنوك للحصول على الإئتمانالإستثماري لتمويل هذه العمليات.
- ✓ يؤدي الإئتمان الاستثماري إلى زيادة إنتاجية ربحية رأس المال ، إذ يعتبر وسيلة مناسبة لتمويل استعمال رأس المال من شخص آخر
- ✓ يؤدي الإئتمان الاستثماري على استثمار الفائض النقدي من قبل المنشأت المقترضة و الأفراد دون الحاجة إلى الإحتفاظ بسيولة نقدية دون استثمارها[2].

مما سبق يتضح أن عملية منح القروض تحقق عائد مهم ، في حين تواجه مجموعة من المخاطر المرتبطة بعدم التأكد و التنبؤ الدقيق بالتطورات و الأحدات في المستقبل على ضوء المتغيرات و عدم دقة البيانات و المعلومات ، وعليه يجب ايجاد حلول لتفادي و التقليل من هذه المخاطر .

الفرع الرابع:أهداف القروض الاستثمارية:

للقروض الاستثمارية عدة أهداف نذكر منها :

- ✓ ترفع من مكانة المؤسسة بين المؤسسات وتضمن مستقبلها نتيجة الأرباح المحققة من المشروع.
- ✓ تسمح بالقيام بعملية التجديد من خلال اقتناء الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج[3].
- ✓ تسمح بمسايرة التطور التكنولوجي العالي عن طريق إدخال وسائل تقنية أكثر تطورا.

1- فلاح حسن الحسني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر) دار وائل ،الطبعة الأولى ص 125

2 - فلاح حسن الحسني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك - مرجع سابق ص 126

3- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص 74

- ✓ زيادة الإنتاج والإنتاجية يخلق مشاريع استثمارية جديدة.
- ✓ تسمح للمؤسسة بالحصول على العقارات والتي تتميز بارتفاع تكاليفها وبالتالي فترة أطول لاسترجاع أموالها[1].
- ✓ ترمي إلى توسيع نشاط المؤسسة بزيادة معدات جديدة ذات مردودية كبيرة.

الفرع الخامس:أسباب اللجوء إلى القروض البنكية الاستثمارية

تلجأ أغلب المؤسسات إلى هذا النوع من القروض بسبب[2]:

- ✓ ضخامة حجم مبالغ المشاريع الاستثمارية خاصة الاستثمارات طويلة الأجل و عدم استطاعة المنشآت على تغطيتها لوحدها .
- ✓ طول مدة الاستثمار وبالتالي فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، والتي تكون متقطعة خلال سنوات عمر الاستثمار، وبالتالي الحاجة إلى ممول خارجي من أجل تفادي الإفلاس والضائقة المالية.
- ✓ يتم الإنفاق على المشروع الاستثماري عادة مرة واحدة في بداية المشروع، وهو يشكل عبنا ثقيلا على المؤسسة لا تستطيع تحمل نفقاته وحدها.
- ✓ كثرة وارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية خاصة تلك التي تتطلب مدة طويلة لإنجازها.

تلجأ المؤسسات لهذا النوع من القروض لعدم كفاية مواردها الذاتية وذلك من أجل سد وتعبئة حاجيات المشروع الاستثماري.

مما سبق نستطيع القول أن سبب لجوء المنشآت لهذا النوع من القروض هوارتفاع تكاليف هذا النوع من الشاريع و عدم قدرتها عن تغطية حاجياتها بأموالها الخاصة و كذلك طول مدة المشروع حتى يبدأ في تحقيق عوائد .

1- نفس المرجع ص75

2- نفس المرجع ص73

المطلب الثاني : ماهية الصناعة الغذائية .

نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الصناعة الغذائية و سياقها التاريخي و مبررات وجودها و أهميتها و علاقتها بالقطاعات الإقتصادية الأخرى و وظائفها و أهدافها .

الفرع الأول: تعريف الصناعة الغذائية و سياقها التاريخي .

1 تعريف الصناعة الغذائية :

هناك عدة تعاريف للصناعة الغذائية سوف نوردها في التالي :

الصناعة الغذائية هي القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، حيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية[1]

الصناعة الغذائية هي إحدى فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام النباتية أو الحيوانية إلى منتجات غذائية مع المحافظة على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى آخر مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة [2]

الصناعة الغذائية هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف ... إلخ. والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري[3].

هي الصناعات التي تستخدم النظريات والحقائق التي تضمنتها العلوم الدقيقة الكيمياء والهندسة والبكترولوجيا ... إلخ لتحويل المواد الخام أو المنتجات إلى سلع جديدة تعود على البشرية بالنفع[4].

من التعريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل للصناعة الغذائية هي : فرع من فروع الصناعات التحويلية حيث تعد همزة وصل بين أهم قطاعين وهما القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي ،إذ تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية لخلق منتج جديد وتوفيرها غير وقتها قصد إشباع الحاجات الإنسانية ، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى آخر .

---

[1]– عز الدين فراج الصناعات الغذائية، دار الفكر العربي دمشق، 1997 ص 3

[2] – محمد مطلب راضي الفاضلي ، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الترابطات بين القطاعات الانتاجية و التوبع الاقتصادي في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة و الإقتصاد ، الجامعة الستنصرية ، العراق ، السنة التاسعة عشر ، العدد سبعون ، أيلول 2021،ص 104

[3]– عيون عبد الكريم، جغرافية الغذاء في الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985، ص 212

[4]–محمد ممتاز الجندي الصناعات الغذائية، مطبعة القاهرة، 1985، ص 102

2 -السياق التاريخي للصناعات الغذائية:

إن الغذاء يُعد أساسي لحياة الإنسان وبقاؤه ،ولقد ظهرت بداية التصنيع الغذائي في وقت غزارة المحاصيل من أجل إستعماله في وقت نقص هذا الأخير ، كما كانت على شكل محاولات شخصية

تشير بقايا الحضارات في عصور ماقبل التاريخ ، أن الانسان مارس في تلك الفترة من الأزمنة التاريخية بعض العمليات المتعلقة بصناعة الغذائية ، كجرش الحبوب و تجفيف اللحوم ، وإستعمال الملح لحفظها ، وقد كان قدماء المصريين أول من استخدم حجارة مسطحة في عملية طحن الحبوب ، ثم أدخل الرمانيون تحسينات على هذه الحجارة أدت إلى عملية ظهور الرحي التي لاتزال تستعمل إلى يومنا هذا[1].

ولقد أدرك المصريون عملية إنتفاخ العجينة منذ 2600 قبل الميلاد ، و مارسوا طريقة معينة في إنتاج الخبز ، لا تختلف في الأساس عن الطرق المتبعة حاليا ، أما قدماء الصينيين فقد أنتجوا المعكرون قبل عدة قرون من بعد الحضارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط[2].

إن أغلب الطرق المتبعة حاليا في حفظ الأغذية قديمة جدا إلا أن أساسها العلمي لم يكن معروفا الى غاية القرنين 19 و 18 إذ بدأ التطور العلمي وأصبح يعتمد على الأسس العلمية والدقيقة للبحث في مختلف المجالات العلمية من كيمياء وميكروبيولوجيا وغيرهما ونتيجة لذلك تطورت بشكل جلي ما يسمى حاليا بعلم الصناعات الغذائية[3] .

وقد رافق تطور الصناعات الغذائية التطور الحاصل في العلوم الأخرى قبل ومع اشراقة الثورة الصناعية وظهور ملامحها الأولى كالكيمياء وعلم الأحياء وطرق التخزين والصناعة والمكائن والتعبئة والتغليف [4].

ولقد لعبت الحروب دورا كبيرا في دفع عجلة الصناعات الغذائية الى الأمام، ففي مطلع القرن التاسع عشرفي عصر "نابليون" تعرض الجنود الفرنسيين إلى أمراض الإسقربوط وأمراض أخرى مما أدى بالحكومة الفرنسية الإعلان عن جائزة معتبرة لمن يكتشف غذاء صحي لهم لا يتسرب إليه التلف، وتمكن الفرنسي "نيكولاس ألبرت " عام 1809 من حفظ أنواع كثيرة من الأغذية بواسطة درجات الحرارة المرتفعة حتى الغليان ووضع الأغذية في علب زجاجية مغلقة بإحكام، وبذلك تبقى الأغذية سليمة وصحية لأطول فترة ممكنة [5]، العملية نجحت لكن التفسير العلمي لم يكن معروف (كما سبق الإشارة) الى أن استطاع العالم "لويس باستور " تفسير سبب بقاء الأغذية دون تلف، ويرجع الى وجود ميكروبات يحملها الهواء تسبب فساد الأغذية وأن درجة الحرارة المرتفعة تقضي على هذه الميكروبات، وبذلك استطاع " باستور"

---

[1] – عبد الرزاق فوزي ، الأهمية الإقتصادية و الإجتماعية للصناعات الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي – دراسة حالة الجزائر ، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية : 2007/2006) ص 54

[2]– نفس المرجع ونفس الصفحة .

[3]– حامد عبد الله جاسم، الصناعات الغذائية، جامعة بغداد، الجزء الأول، العراق، ط 2، 1975، من من 13-14.

[4] – أبي سعد الديوجي، مبادئ التسويق الزراعي، دار الحامد، الأردن، 2001، ص 62.

[5] – حامد عبد الله حاسم، مرجع سبق ذكره، م. 16.

أن يكتشف طريقة عملية لحفظ الأغذية سماها "البسترة" اكتشفت في الحروب الفرنسية ثم انتقلت إلى باقي دول العالم [1].

أما الحرب الأهلية في أمريكا (1851 – 1861) أدت إلى اكتشاف الحليب المبستر "milk euaported" بتفسيره لظاهرة الضغط المنخفض سنة 1865 ، وهي نقطة انطلاق كبيرة في الصناعة الغذائية ، وكما ظهرت صناعة التصبير في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1869 وساهمت الآلة في صناعة العلب حيث انتقل الانتاج من 2500 علبة إلى 20000 علبة في اليوم [2]

كما وتعتبر الحرب العالمية الأولى دافعا مهما في تقدم الصناعات الغذائية من خلال تطوير صناعة التجفيف المستعمل في حفظ الأغذية لأن هذه الأخيرة تمتاز بقيمة غذائية مرتفعة وبخفة وزنها وصغر مساحتها مما يسهل نقلها وتوزيعها على الجيوش المقاتلة بعيدا عن أوطانها[3].

أما في زماننا هذا أصبحنا نجد أصنافا يصعب علينا إحصاؤها من المواد المعلبة و المجمدة و المجففة بمختلف أنواعها و المحفوظة بالمواد الكميائية سوى كانت مخزنة في مخازن كبرى أو السوبر ماركت ، لدرجة أن الإنسان يصعب عليه الإختيار أيها أنسب إليه ، و يقف حائرا أمامها .

الفرع الثاني: مبررات وجود الصناعة الغذائية .

توجد العديد من المبررات التي سعت إلى الصناعة الغذائية و تنميتها ، والتي يمكن حصرها في أهم النقاط التالية :

- وجود التقلبات العشوائية في الإنتاج الفلاحي ، بالنظر لارتباط بعوامل مناخية .
- إنعدام التوافق الزمني بين الإنتاج و الإستهلاك ، الإنتاج موسمي و الإستهلاك سنوي .
- ضمان استمرار التشغيل على مدار السنة ، بتجميع الإنتاج الموسمي ، و تخزينه ، ثم معالجته على مدار السنة .
- عدم صلاحية بعض المنتجات الزراعية للإستهلاك المباشر ، وضرورة خضوعها لتغيرات فيزيائية ، وكميائية ، لتصبح صالحة للإستهلاك .
- الرغبة في المضاربة ، و الاستفادة من تقلبات أسعار المواد الغذائية ، نتيجة شح العرض خارج الموسم محليا و دوليا[4].

---

[1]– عز الدين فراج، مرجع سبق ذكره، ص 6

[2] – فائزة قش ، توجيهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية ، مجلة دراسات اقتصادية ، الصادرة عن : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة 02 ، الجزائر ، المجلة :06 ، العدد : 06 ، جوان 2019 ، ص :143 .

[3]– حامد عبد الله جاسم، مرجع سبق ذكره، ص. 17.

[4]– حميد حملاوي و وسام عمرون ، **أثر فرع الصناعات الغذائية على الإقتصاد الجزائري و أفاق تطوره دراسة حالة الجزائر 2000– 2015** ، مجلة دراسات إقتصادية ، الجزائر ، المجلد :20 العدد 02 ، ديسمبر 2019 ، صفحة 23–24 .

الفرع الثالث: أهمية الصناعات الغذائية .

تلعب الصناعة الغذائية دورا حيويا و مهما في تنمية إقتصاد أي بلد ، يمكن توضيح توضيح أهميتها في مايلي :

- تحويل الواد الغذائية السريعة التلف إلى أكثر ثباتا فيمكن حفظ بعضها عدة أيام أو أسابيع و البعض الآخر لبضعة شهور أو لفترة سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة .
- تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للخامات الغذائية فتحول دون هبوط أسعارها في مواسم إنتاجية بغزارة إلى حد ربما لايشجع علة إنتاجها .
- تعمل بعض طرق حفظ الأغذية كالتجفيف على تقليل وزن الغذاء وحجمه مما يسهل ويقلل من نفقات شحنه إلى مسافات بعيدة ولهذا فائدة في نقل الغذاء إلى مناطق إستهلاكه.
- الصناعات الغذائية مهمة في إعداد غذاء ذي قيمة غذائية متجانسة ، كما أن الأغذية المصنعة هي رخيصة نسبيا مقارنة مع الطازجة [1].
- تعمل على تحقيق فائض الانتاج الزراعي و بالتالي عدم الاعتماد على مصدر واحد في توليد الدخل بل تعدد وتنويع المصادر[2].
- تسخير التكنولوجيا لتطوير غذاء الإنسان .
- رفع المستوى الصحي للإنسان .
- زيادة القيمة الغذائية للسلع الفقيرة بإضافة الأملاح المعدنية و الفيتامينات [3].
- تساعد الصناعات الغذائية على الحصول على العملات الصعبة الأجنبية من خلال فائض الانتاج الزراعي و الذي يتم تصديره إلى خارج البلاد مما يحصل نوع من التنوع الاقتصادي [4]

الفرع الرابع: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

نتناول في هذا العنصر علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي ، الفلاحي ،و قطاع الخدمات ،حيث أن تطوير قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية و تطوير القطاع الزراعي و الحيواني كونه المصدر الأساسي للمواد الأولية للصناعات الغذائية فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية مهمة مثل

---

[1]– لمجد بوزيدي و نور الدين نجيب ، **مفاتيح لإنعاش تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات** ، مجلة المستقبل الاقتصادي ،الصادرة عن : مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، العدد :04 ، ديسمبر 2016 ، ص ص :79، 80 .

[2]– الحكيم عبد الحسين نوري ، دراسات **في الزراعية العراقية (الزراعية المستقبلية الجزء الاول)** ، 2013 ، ص : 44 .

[3]– محمد شتوح و أسماء بشوتي ، مداخلة بعنوان : **دور الصناعة الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، مقدمة لفعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول : إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، المنعقد يومي : 06/06/نوفمبر 2018 : من تنظيم : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة 02، ص :06 .

[4]– محمد مطلب راضي الفاضلي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 105 .

صناعة العبوات الورقية و البلاستيكية و الزجاجية ورقائق الألمنيوم ومواد التغليف على أنواعها ، وكذلك قطاعات النقل و المواصلات و غيرها.[1]

1 علاقتها بالقطاع الصناعي :

تعتبر الصناعة الغذائية من أوسع الصناعات التحويلية في العالم وهي بمفهومها الواسع لا تشمل فقط تصنيع المواد الغذائية الخام ، بل تشمل صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها ، إن كانت هي نفسها ليست صناعات غذائية كصناعة مواد التعبئة و التغليف و مكائن التصنيع و المواد الكيميائية و بقية المواد المضافة و الانزيمات .[2]

كما كان للتطور الصناعي في وقتنا الحاضر، عاملا كبيرا في إحداث ثورة في بنية الصناعات الغذائية حيث أصبحت هذه الأخيرتعتمد اعتماد شبه كلي على مخرجات مصانع الحديد و الصلب و أحدث ما أنتجته الصناعات الهندسية و الإلكترونية و الكيميائية مثل معدات وآليات خطوط تصنيع الصلب وأجهزة البسترة والتعقيم والطرد المركزي وخزانات المعايرة وأجهزة التبريد وآلات الطحن وغيرها ، والنكهات الفيتامينات والاصباغ والمواد الحافظة ،مما ساهم في رفع كفاءتها في الانتاج منتجات أكثر أمانا وأكثر محافظة على قيمتها الغذائية

1 -2 – مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الصناعي:

تعتمد الصناعة الغذائية في مدخلاتها من القطاع الصناعي على الآلات والمعدات والمواد الكيميائية، اذ لا يمكن إقامة صناعة غذائية بدون الاعتماد على الفروع الصناعية الأخرى، هذه الأخيرة تقوم بتزويد الصناعات الغذائية بالمواد الأولية والأجهزة والمعدات مما يسمح لها بتحويل المنتجات الخام إلى سلع ذات قيمة غذائية جاهزة، إلى جانب ذلك فإن معظم الصناعات الغذائية تحتاج إلى عملية تغليف لمنتجاتها، وهو ما يساهم في تطوير صناعة التغليف كما ونوعا من خلال الطلب المتزايد عليها من الصناعات الغذائية، وفي ظل المنافسة الشديدة المتواجدة في السوق أصبح التعليب يلعب دورا أساسيا في تسويق السلعة لأنه يعتبر جزءا منها. وبالتالي فإن العلاقة التي تربط الصناعات الغذائية بالفروع الصناعية الأخرى هي علاقة تشابكية، وإن أي تطور تكنولوجي يحدث في الصناعة سيؤدي حتما إلى تطور الصناعات الغذائية، فيمكن القول إن الصناعة الغذائية هي من الفروع الصناعية المهمة كونها تساهم في تنشيط الفروع الاقتصادية

[1]– حاجي أسماء ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة (2009–2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، 2018–2019 ، ص : 48

[2]– فوزي عبد الرزاق مرجع سابق ص 61.

الأخرى، كما تولد درجة كبيرة من التشابك بينها وبين القطاعات الصناعية الأخرى وذلك من خلال الحصول على لوازم الإنتاج[1] .

1-3- مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الصناعي

بما أن الصناعات الغذائية هي الفرع الوحيد الذي يقوم بإنتاج السلع الغذائية الجاهزة سواء نباتية أو حيوانية، وبالتالي فإن مخرجات هذه الصناعة تذهب إلى القوة العاملة في القطاعات الأخرى، وبالأخص القطاع الصناعي، فمثلا الصناعة الإستخراجية للبترول في أعمق الصحاري، لا يمكن للقوة العاملة، رغم التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم، أن تواصل نشاطها في أدغال الصحراء دون تناول الغذاء، مما يجعل الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في تقديم السلع الغذائية ذات القيمة الحيوية والصحية لهؤلاء العمال صالحة الاستعمال لمدة طويلة من الزمن. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى

فإن ارتفاع أسعار السلع الغذائية يؤدي إلى رفع كلفة القوة العاملة في الصناعة، وهذا ما أدركته الدول الصناعية التي أصبحت تحرص على توفير المنتج الغذائي وبأسعار مناسبة [2].

2 -علاقتها بالقطاع الفلاحي :

يعتبر القطاع الفلاحي بفرعيه النباتي و الحيواني من أهم مصادر الصناعات الغذائية حيث يمدها بالمواد الخام الرئيسية اللازمة للتصنيع الغذائي ، كما تساهم الصناعات الغذائية في إمتصاص فائض الإنتاج الزراعي وخاصة في مواسم وفرة الانتاج .

2-1 – مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي :

تعتمد الصناعات الغذائية بشكل أساسي على مكونات حيوية من القطاع الزراعي لتصنيع منتجاتها .وتتنوع هذه المكونات إلى ثلاث فروع رئيسية: فرع نباتي ، و فرع حيواني ، مواد أخرى

2-1-1-الفرع النباتي:[3]

- **الحبوب:** تشكل الحبوب، مثل القمح والقصب والذرة والأرز، ركيزة أساسية للصناعات الغذائية .ونظرًا لانتشار استهلاكها عالميًا، خاصة في الدول النامية، تُعدّ من أهم المواد الخام التي تُغذي هذه الصناعات .ولا تُستهلك الحبوب مباشرةً، بل تمر بعمليات تصنيع لتحويلها إلى سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة، تُزود بدورها المصانع بالمادة الأولية اللازمة.
- **الفواكه:**تُعدّ الحمضيات من المواد الأولية الهامة لصناعة الأغذية، حيث تُحول إلى منتجات جاهزة للاستهلاك بعد عمليات التصنيع .تتميز الفواكه المُصنّعة بقدرتها على الاحتفاظ بقيمتها الغذائية لفترة

1 – زوهير بن جدو ، **دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، 2023-2024 ، ص : 54

2 – فوزي عبد الرزاق مرجع سبق ذكره، ص ص :62، 63

3 – حاجي أسماء ، مرجع سبق ذكره ،ص 52

طويلة، مما يجعلها متاحة طوال العام .كما تُساهم في امتصاص الفائض من الفواكه الطازجة وتحويله إلى منتجات قابلة للنقل والتخزين، مثل معجون الطماطم.

- **الخضروات:** تُستخدم الخضروات كمادة أولية في صناعات الأغذية، سواء تم تعليبها أو حفظها، كما هو الحال مع البطاطس والبصل والطماطم .وتُسهل عمليات التصنيع نقلها وتخزينها، أو تحويلها إلى منتجات جاهزة للاستهلاك، مثل معجون الطماطم ذي الاستخدام الواسع.
- **منتجات نباتية أخرى:** تُعدّ بعض النباتات، مثل عباد الشمس وبذور الزيتون والسمسم وبذور القطن، ذات أهمية كبيرة لصناعة الأغذية، حيث تُستخدم في استخراج الزيوت بأنواعها المختلفة .تتميز هذه الزيوت، مثل السمن النباتي والزيوت النباتية، بِاستهلاكها الواسع وقيمتها الاقتصادية العالية.

وتشمل عملية استخراج الزيوت أيضًا استخلاصها من المحاصيل الزيتية، وجنين الذرة، وجرمة الأرز، لاستخدامها في الأغراض الصناعية، مثل صناعة الصابون .وتتفرع عن هذه العمليات صناعات أخرى، مثل هدرجة الزيوت لإنتاج السمن الصناعي و"المارجرين"، بالإضافة إلى صناعة صابون الغسيل.

وتتميز صناعة الزيوت ومشتقاتها بِتشابكها مع بقية الصناعات، حيث تعتمد على المحاصيل الزيتية من القطاع الزراعي، كما تعتمد صناعة الأعلاف على مخرجات صناعة الزيوت والدهون.

2-1-2-الفرع الحيواني :[1]

- **اللحوم:** تُعدّ اللحوم من أهم مدخلات الصناعات الغذائية، حيث تُستخدم في تصنيع منتجات متنوعة مثل اللحوم المُجمدة، واللحوم المُعلبة، واللحوم المُدخنة، ومنتجات اللحوم المُصنّعة .وتتطلب صناعة اللحوم تربية المواشي وتسمينها، مما يُشكل حلقة وصل هامة بين القطاع الزراعي والصناعات الغذائية.
- **منتجات الألبان:** تُعدّ منتجات الألبان، مثل الحليب والجبن والزبدة، من المواد الأساسية في العديد من الصناعات الغذائية .وتعتمد هذه الصناعات على تربية الأبقار والأغنام والماعز للحصول على الحليب كمادة خام.
- **البيض:** يُستخدم البيض كعنصر أساسي في العديد من المنتجات الغذائية، مثل المعجنات والحلويات والمخبوزات .وتعتمد صناعة البيض على تربية الدواجن لتوفير الكميات المطلوبة من البيض.

2-1-3- مواد أخرى :من بين هذه المواد نجد عنصر الماء والذي يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للصناعات الغذائية ، فهو يعتبر جزءا من مهما من مكونات الغذاء، كما يساهم في تنظيف المواد الخام الزراعية الآلات... قبل وبعد التصنيع [1].

[1] – فوزي عبد الرزاق مرجع سبق ذكره، ص 65

2-2- مخرجات الصناعات الغذائية في القطاع الفلاحي :

يستفيد القطاع القلاحي كغيره من القطاعات الأخرى من مخرجات الصناعة الغذائية و التي تتمثل في سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة توجه إلى القوى العاملة في القطاع الفلاحي .[2]

3 -علاقتها بالقطاع الخدمات :

نستطيع توضيح التلاقي و التشابك بين الصناعات الغذائية و قطاع الخدمات فيما يلي :

3-1 – مدخلات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات :

إن التصنيع الغذائي يتطلب إعدادا من الفنيين المهرة الذين يكونون في مستوى عال من التدريب في مختلف الاختصاصات، مثل كمياء التغذية والهندسة الكيميائية والميكانيكية والمختصين في زراعة الفواكه والخضر وعمليات الجني والحصاد ونقل وتخزين الثمار الطازجة، والمختصين في شؤون التصنيع من حيث الاهتمام التام بطرق الحفظ المختلفة، وإدارة المصانع مع عمل نشرات ومطبوعاتحول الأبحاث الحديثة الخاصة لهذه الصناعة، وعقد مؤتمرات دورية للمشتغلين فيها، وهي أهم العناصر التي تقدم كمدخلات للصناعات الغذائية من قطاع الخدمات[3].

2.3 مخرجات الصناعات الغذائية إلى قطاع الخدمات:

إن السلع الغذائية المختلفة والمنتجة من طرف المصانع الغذائية، توجه إلى كل القوة العاملة بالقطاعات، وإذا كان القطاع الخدمي تحتل فيه القوة العاملة أكثر نسبة في الدول النامية، فإن هناك طلبا متزايدا على السلع الغذائية من طرف هذه القوى، وهو ما يؤكد لنا أن قطاع الخدمات يشكل جزءا مهما في القطاع الاقتصادي ككل من حيث الطلب الذي يشكله على السلع الغذائية، وهو إحدى دوافع لتطوير الصناعات الغذائية من أجل تلبية حاجيات القوة العاملة[4].

[1]- زوهير بن جدو، مرجع سبق ذكره ، ص 57

[2]- نفس المرجع ، نفس الصفحة .

[3]- فوزي عبد الرزاق مرجع سبق ذكره، ص ص : 66،67

[4]- نفس المرجع ، ص 67

المبحث الثاني: الدراسات السابقة .

المطلب الأول : الدراسات المتعلقة بالقروض الاستثمارية:

1- دراسة قلال خيرة و عز الدين معزوزة ، بعنوان: دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (مستغانم) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، 2023/2022.

تهدف الدراسة إلى :

- التعرف على أهم الإجراءات المتبعة لمنح قرض استثماري أو استغلالي .
- التعرف على مختلف القروض التي يمنحها البنك .
- الوقوف على المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي واقتراح حلول لها .

ولقد كانت النتائج كالآتي :

- البنوك التجارية جزءا هاما من الجهاز المصرفي .
- القروض البنكية من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك .
- القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول النامية ومنها الجزائر باعتباره بديل جيد.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي من أجل تنميته و توسيعه.

2- دراسة بورنان حكيم ، بعنوان: دور القروض الاستثمارية في انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للفترة (2011-2018) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي ، 2019/2018.

تهدف الدراسة إلى:

- إعطاء مفهوم واسع حول القروض الاستثمارية، و العوامل المؤثرة في سياسة منح القرض .
- التعرف على برامج الدعم المختلفة التي استخدمتها الدولة .
- أهم أجهزة الدعم المتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم الشباب .
- تسليط الضوء على دور ومكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري .

ولقد كانت النتائج كالآتي :

- دور مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وذلك بخلق مناصب شغل
- من خلال الاحصائيات تبين أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية البويرة في يعرف تطورا مستمرا من سنة إلى أخرى .

– جل المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لسنة 2018 لولاية البويرة في قطاع : الصناعة ، الصناعات البلاستيكية ، قطاع الخدمات ، و الأشغال العمومية ، الفندقة .

3– دراسة بن دحو خولة و فرفور حنان، بعنوان: دور القروض الموجهة للقطاع الخاص في تفعيل الاستثمار في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000–2019) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، 2021/2020.

تهدف الدراسة إلى:

– إبراز أهمية القروض الموجهة للقطاع الخاص في الاستثمار من خلال الناتج المحلي الإجمالي .

– محاولة قياس اثر القروض الموجهة للقطاع الخاص على الاستثمار .

– معرفة العلاقة القائمة بين القروض الموجهة للقطاع الخاص و الاستثمار .

ولقد كانت النتائج كالآتي :

بعد تحليل العلاقة بين القروض الموجهة للقطاع الخاص و الاستثمار بالجزائر خلال فترة الدراسة باستعمال تقنية التكامل المشترك ، الذي تطلب القيام بعدة اختبارات لازمة لذلك ، وكانت النتيجة هي وجود علاقة موجبة بين المتغيرين ، ووجود علاقة ايجابية بين الاستثمار و باقي متغيرات الدراسة (الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام و الكتلة النقدية و معدل التضخم و نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي)

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالصناعات الغذائية .

1 –مذكرة زوهير بن جدو ، مذكرة دكتوراه حول دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر 2024/02/01 ، حيث تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية: مامدى مساهمة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر ؟.

–هدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2021. وذلك من خلال تسليط الضوء على واقع هذه الصناعة وبيان مساهمتها في الناتج الإجمالي، إجمالي القيمة المضافة، التوظيف وفي التجارة الخارجية ومدى مساهمتها أيضا في تحقيق الأمن الغذائي، كما تطرقت الدراسة أيضا إلى تحديد المعوقات التي تعرقل تطورها.

– تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك لتوضيح المفاهيم الأساسية للصناعات الغذائية والنمو الاقتصادي وتحليل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر .

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية نمت بنسبة 35، 5% للسنة خلال فترة الدراسة، وانتقل عددها من 11640 مؤسسة سنة 2001 إلى 34418 سنة 2021 ومثلت % 30% في المتوسط من إجمالي مؤسسات القطاع الصناعي. بالرغم من النتائج التي

تحققت إلا أن مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي بقت ضعيفة، إذ لم تتعد مساهمة القطاع الخاص لها في المتوسط % 4،82 و 11، 2% في الناتج الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة على التوالي خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن الميزان التجاري للمنتجات الغذائية سجل عجزا خلال كل سنوات الدراسة، حيث بلغ 8877 مليون دولار سنة 2021، كما أن المعطيات المتعلقة بأبعاد الأمن الغذائي (حجم إتاحة الغذاء ، الاستقرار، إمكانية الوصول إلى الغذاء) تجعل الصناعة الغذائية غير قادرة على تحقيقه. ويعزى ضعف الصناعات الغذائية في الجزائر إلى جملة معوقات أبرزها وجود قاعدة ديموغرافية غير مضبوطة، ضعف الترابط والتكامل فيما بين فرع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي، ضعف تنافسيتها واعتمادها على الخارج، مشاكل تتعلق بالعقار الصناعي والتمويل ،غياب فعاليات البحث والتطوير، وجود منافسة أجنبية قوية وغيرها من المعوقات.

وللنهوض بفرع الصناعات الغذائية أوصت الدراسة بضرورة تحقيق تكامل بينه وبين القطاع الزراعي، تحسين وتطوير بيئة الأعمال، تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة، تطوير قطاع ومؤسسات الصناعة الغذائية، تعزيز التعاون مع المؤسسات البحثية وتوفير التكنولوجيا، منح امتيازات للمستثمرين في الأراضي الصحراوية، تبسيط إجراءات منح العقار الصناعي وتوحيد مصادر المعلومات بين مختلف المصالح، وذلك لجعل هذه الصناعة قادرة على تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي.

2 –**مذكرة حاجي أسماء ، مذكرة دكتوراه حول مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية (دراسة حالة ولاية قالمة 2009–2017) ، حيث تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة؟.**

– **هدف هذه الدراسة** : ابراز مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة، على اعتبار أنها تضم العديد من المؤسسات الناشطة في شعب متنوعة ، تساهم بأكثر من 4 آلاف منصب عمل دائم سواءًا في القطاع العمومي أو الخاص. كما أنها تساهم بنسبة مهمة في توفير الحاجيات الغذائية لسكان الولاية وبعض الولايات المجاورة، إضافة إلى دخولها مجال التصدير واختراقها للسوق الأوروبية، وهذا بفضل ما تتوفر عليه هذه الصناعات من جودة وميزات نسبية. وعلى هذا الأساس تبذل السلطات المحلية مجهودات معتبرة لاستغلال أمثل لمقوّمات وموارد هذا القطاع بولاية قالمة.

– **أسلوب الدراسة** : اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والتحليلي، وأسلوب دراسة الحالة للإبراز أهمية ومكانة هذا القطاع وتوضيح المقوّمات التي تتوفر عليها الولاية في هذا المجال.

– **نتائج الدراسة** : تعد مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة ضعيفة نوعًا ما، اعتمادا على تحليل مساهمتها في ثلاث مؤشرات رئيسية للتنمية هي كل من التشغيل، الإنتاج والتصدير حيث أظهرت الدراسة أن هذه المساهمة ضعيفة في المؤشرات الثلاثة، والأمر يعود للعديد من العوائق التي تقف في وجه مساهمة حقيقية وفعالة للقطاع في تنمية محلية فعلية بها، غير أن ما تم استعراضه من

مقومات طبيعية وجهود حكومية ومحلية وإرادة المستثمرين في القطاع تجعل من آفاق الصناعات الغذائية آفاقا واعدة بمستقبل زاهر لهذه الصناعة في الولاية والوطن عموما.

3 –**مذكرة عاتي عبد الرزاق ، مذكرة ماستر حول أثر الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، قالمة 2016/2015 ، حيث تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية: مامدى مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟.**

– **هدف هذه الدراسة :** إلى تحديد المدى الفعلي و الحقيقي لتحقيق الهدف الاستراتيجي للأمن الغذائي في الجزائر و التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالامن الغذائي ، تحديد الدور الذي تلعبه الصناعات الغذائية في التقليل من حجم الفجوة الغذائية في الجزائر وأبراز أبعاد قطاع الصناعات الغذائية للمشاركة في حل مشاكل القطاعات الأخرى .

– **أسلوب الدراسة:** اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والتحليلي من أجل وصف و إبراز أهم خصوصيات الصناعات الغذائية الجزائرية .

– **نتائج الدراسة:**

تمثل الصناعات الغذائية ذلك النشاط الذي يستخدم التكنولوجيا ليقوم بتحويل المواد الاولية ذات الاصول الزراعية الى منتجات ذات فائدة على البشرية و لها علاقة تشابكية قوية ، بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ،إن الامن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد و القريب كماً و نوعاًو هناك جملة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على وضعية الامن الغذائي في الدول و التي حددها الاقتصاديون كما يلي : التغير المناخي ، الوقود الحيوي ، عوامل ديموغرافية ، عوامل مالية و مادية و أخرى سياسية .

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالقروض الاستثمارية تعريفها و انواعها و أهميتها وأهدافها و أسباب اللجوء إليها .

كما سلطنا الضوء كذلك على الصناعة الغذائية مبرراتها وأهميتها و علاقتها بالقطاعات الإقتصادية الأخرى .

كما استعرضنا بعض الدراسات السابقة كل على حدى ، دور القروض الاستثمارية ، الصناعات الغذائية ، وتقديم نتائج وتوصيات لكل دراسة .

وفي الفصل الثاني سنحاول التطرق الإطار التطبيقي للدراسة .

الفصل الثاني :

الأدبيات التطبيقية للدراسة

الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

تمهيد:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الجزائري ، ويأتي كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل الوطني والقيمة المضافة ، والحد من ظاهرة البطالة ، كما أنه حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي ، ويساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان .

ولكي يحق هذا القطاع النتائج المرجوه منه قامت السلطات الجزائرية بوضع برامج دعم خاصة به و بالقطاع الفلاحي حيث أن الأخير مطالب بتوفير المواد الأولية لقطاع الصناعات الغذائية ، لتوفير التمويل اللازم من أجل تنفيذ هذه البرامج تم خلق إستراتيجية جديدة لدعم تمويل المؤسسات العاملة في هذا النشاط حيث بادرة السلطات الجزائرية في خلق هيأت داعم مباشر للنشاط الاستثماري و خلق قروض إستثمارية مدعمة من طرف الدولة .

وقد حاولنا تقسيم هذا الفصل الى المبحثين التاليين :

المبحث الأول: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

المبحث الثاني : القروض الاستثمارية و أثرها على الصناعات الغذائية في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2021).

المبحث الأول : واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

المطلب الأول : لمحة عن فرع الصناعات الغذائية في الجزائر ومراحل تطوره .

الفرع الأول : مراحل تطور فرع الصناعات في الجزائر

مرت الصناعات الغذائية في الجزائر بعدة مراحل وهي كالتالي :

1- مرحلة مابعد الاستقلال:

لقد ورثت الجزائر هذا الفرع من الاستعمار الفرنسي في وضع مزري وكارثي ، ولتدارك الوضع سارعت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال لوضع سياسة إدارية للصناعة الوطنية و التي إمتازت في بدايتها بالإرتجالية وكانت عبارة عن محاولات بسيطة إلا أنها تعتبر بداية قيام الصناعة الغذائية ، حيث شهدت هذه المرحلة بناء قاعدة للصناعات الغذائية مبنية على أساس بعض المشاريع المبرمجة في مخطط قسنطينة ، و الهدف من ذلك هو إنشاء وحدات إنتاج من الصناعات الغذائية تابعة للشركات الأم في فرنسا و هذا بسبب قربها من المواد الخام الزراعية ، مع العلم أن أهداف السلطة الجزائرية هي تحسين المستوى المعيشي للسكان و حل مشكلة البطالة ، ولهذا كانت الاستراتيجية المتبعة في هذه الفترة هي استراتيجية كثيفة العمل ،ماجعل الاهتمام منصبا على الصناعات الخفيفة وفرع الصناعات الغذائية1.

2- مرحلة تبني النموذج الاشتراكي 1967- 1979

تبنت الجزائر النموذج الاشتراكي جراء تغير الجهاز التنفيذي في الدولة بعد أحداث 1965 ،وقامت بإرساء قواعد القطاع الصناعي على أساس نظرية " الصناعات المصنعة " ، حيث بذلت الدولة جهودا كبيرة في محاولة النهوض بالقطاع الصناعي ضخت 50 مليار دينار جزائري مابين (1967-1977))، إذ تمثل الصناعات الغذائية عنصرا بارزا في فرع الصناعات التحويلية ، لكن توجه الجديد للدولة كان للصناعات الثقيلة الأمر الذي أدى إلى حدوث إختلالات على باقي الصناعات و الفروع ، حيث لم يتحصل فرع الصناعات الغذائية على اعتمادات استثمارية ، و التي لم تتجاوز في معظم الأوقات 5 % من إجمالي الاستثمارات الصناعية ،وذلك ماخلق ندرة في السلع الغذائية الضرورية . حيث كان الانتاج المحلي لا يغطي الطلب الكلي إلا في حدود 40 % . إن مايميز هذه المرحلة هو إهمال القطاع الفلاحي حيث لم تخصص له

[1]- مراد كريمة وسكينة بن حمود المرجع السابق، ص 462.

الاستثمارات الكافية ، وهو ما انعكس سلبا على إمداد فرع الصناعات الغذائية بالمواد الأولية وتسبب في غلق بعض المصانع وتحويلها لمستودعات1.

3- مرحلة تصحيح الاختلالات الهيكلية (1980-1989)

جاءت هذه المرحلة كمحاولة لتصحيح الاختلالات الهيكلية الناجمة عن الاستراتيجيات التنموية المتبعة في المخططات السابقة، خاصة في الجانب المتعلق بإهمال الصناعات الخفيفة والقطاع الفلاحي. وتم اعتماد سياسة جديدة تمكن من ترقية قطاع الهياكل الأساسية[2].

شهدت هذه المرحلة زيادة عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في فرع الصناعات الغذائية، حيث تم انجاز سنة 1982 ما يعادل 21% من إجمالي المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفعت إلى 29 % سنة 1983 وتراجعت سنة 1984 إلى 15%[3].

عرفت أسعار المحروقات تراجع غير مسبوق (الصدمة البترولية – 1986)، مما تسبب في اختلالات كبيرا على المستوى الكلى للاقتصاد الجزائري ،وهو ما أدى إلى تراجع إيرادات العملة الصعبة بالنسبة للدولة ، وقابلة ارتفاع في مديونية الدولة، الأمر الذي دفع بالدولة إلى اتخاذ جملة من الإصلاحات انطلقت مع بداية التسعينات أهمها : تحرير الإنتاج الزراعي، إصلاح نظام الأسعار، إعادة هيكلة الفروع الإنتاجية، استقلالية المؤسسات وطرح خيار الخوصصة، التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص خاصة في جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد أن كان رأس المال العمومي هو المسيطر على الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال [4].

كما كان لفرع الصناعات الغذائية نصيبا من الإصلاحات و تحولات تنظيمية عميقة على المستوى الكلي و الجزئي ، لاسيما في إطار الإصلاحات المتعاقبة على القطاع الفلاحي ومختلف التحولات التي شهدها فرع التحويل والتوزيع . و بإضافة الى ماجاءت به وزارتين التجارة و الفلاحة من قوانين و إجراءات المؤسساتية المتعلقة بمراقبة النوعية وجودة المنتجات ومحاربة الغش وسياسة الأسعار وترقية الفروع الإنتاجية

[1]- سهيلة قطاف وليندة بوزرورة، **مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر** ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06العدد 02 ديسمبر 2019 ، ص ص ، 111 ، 112.

[2]- المرجع نفسه ، ص 112 .

[3]- ذهبية لطرش واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مرجع سابق ص 195 .

[4]- ذهبية لطرش، آثار وانعكاسات تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سابق ص 95

والمنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة ومختلف الإجراءات المتعلقة بتنظيم الأسواق الزراعية ... بهدف تفعيل دور مؤسسات الفرع في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الارتباط بالأسواق الدولية.[1]

4- مرحلة (1990- 1999)

كانت هذه المرحلة منعرجا حاسما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالجزائر تختلف عن العشرية السابقة من حيث الاختلالات التي ظهرت على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي. مما جعل الاسراع في الاصلاحات الاقتصادية أمرا حتميا للحد من تفاقم الاختلالات السلبية وتصحيح الأخطاء ومعالجة الاختلالات التي مست مختلف الميادين [2]. وقد اشتملت المخططات على النقاط التالية [3]:

- دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد ولاسيما في خفض التكاليف ومحاولة التقليل من الاعتماد على الخارج في الإنجاز والخدمات.
- إعطاء الأولوية للصناعات الصغيرة و المتوسطة قصد الإسراع بتلبية الحاجات المحلية وكذا الاستهلاك الغذائي. أما في ميدان الصناعة الثقيلة فتعلق الأمر بترقية وتنمية الاستثمارات الخاصة بإعادة الهيكلة وتقوية القدرات الإنتاجية.
- تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وخصوصا استقلالية المؤسسات.

وفي اطار هذه الاصلاحات الاقتصادية عرفت الصناعات الغذائية إهتماما أكبر ، حيث يظهر في ارتفاع حصتها من الاستثمارات المنجزة في قطاع الصناعة خارج المحروقات و التي بلغت 8.9 % خلال الفترة (1990-1995) ،وقد تعزز هذا التوجه وبشكل خاص منذ إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، وفتح المجال للقطاع الخاص و تشجيعه على الاستثمار في هذا القطاع[4].

5- مرحلة :(2000- 2009).

أولت الدولة لفرع الصناعات الغذائية في هذه المرحلة بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال البرامج التنموية الموجهة لكل من القطاع الزراعي حيث تم تخصيص 65 مليار دج في اطار المخطط الوطني لدعم التنمية المحلية (PNDA) وقطاع الصيد البحري والذي تم تخصيص 9.5 مليار دج ضمن برنامج الإنعاش

[1] – زوهير بن جدو، مرجع سبق ذكره ،ص 163

[2]– فوزي عبد الرزاق المرجع السابق، ص 110.

[3]– المرجع نفسه.

[4] – أحلام بن عمارة، "تقييم وظيفة التسويق الدولي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD ، تخصص : تجارة دولية و تسويق دولي 2020) ،ص 169

الاقتصادي(2001 – 2009) وبرنامج دعم النمو (2005– 2009) واشتملت هذه المرحلة على مخططين هما[1] :

5 –1 – برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

استفاد فرع الصناعات الغذائية من برنامج الإنعاش الاقتصادي في هذه المرحلة ، الذي امتد من سنة 2001 إلى سنة 2004 بصورة غير مباشرة وذلك من خلال الإجراءات التي اولتها الحكومة للقطاعين الفلاحي و الصيد البحري على التوالي حيث انعكست عليه بالايجاب ، والجدول التالي يوضح المخصصات المالية لتحسين إنتاجية مؤسسات الصناعة الغذائية.

الجدول رقم (2–1) : مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي لدعم الصناعات الغذائية (2001–2004).

الوحدة : مليون دينار

النشاط	عدد المؤسسات	حجم الاستثمار	دعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية
صناعة الزيوت النباتية	68	696	254
صناعة الحليب	51	1500	184
تجفيف التبغ	11	3	2.7
صناعة السكاكر	10	72	39
نشاطات أخرى	11	56	29
وحدات تبريد	423.915 م³	5700 م³	3300 م³

المصدر :زوهير بن جدو ، **دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر** ، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية) ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، 2023–2024

نلاحظ من الجدول أن عدد المؤسسات المعنية بهذه المخصصات بلغ 151 مؤسسة ، بمبلغ إجمالي قدره 2327 مليون دج ، كما تم تخصيص مبالغ معتبرة لإنشاء وحدات تخزين و لاتبريد بحجم استثمار قدره 5700 مليون دج لضمان الاستمرارية في عملية التموين و التقليل در المستطاع من فاتورة الواردات

[1] – – زوهير بن جدو، مرجع سبق ذكره ، ص 166

الغذائية، وقد قدر مبلغ الدعم المقدم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية قيمة 3808،7 مليون دج[1] .

2-5 برنامج دعم النمو (2005- 2009).

بلغ حجم الاستثمار المالي لهذا البرنامج 9000 مليار دج، تم تخصيص مبلغ 300 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ومبلغ 13.5 مليار دينار لقطاع الصناعة ونحو 12 مليار دينار لقطاع الصيد البحري [2] .

الجدول رقم (2-2) : حصيلة الإنجازات في قطاع الفلاحة ذات العلاقة بالصناعات الغذائية في إطار برنامج دعم النمو 2005 – 2009.

النشاط	الوحدة	2005	2006	2007	2008	2009
توسيع المساحة الصالحة للزراعة	هكتار	124574	40476	56443	10317	20621
غرس الأشجار المثمرة و الكروم	هكتار	71440	31074	13351	13351	21441
تأهي المستثمرات الفلاحية	عدد العملات	10276	38582	7745	7745	-
فتح العزلة و فتح المسالك	كيلو متر	1504	-	902	902	1354

المصدر : زوهير بن جدو ، **دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر** ، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية) ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، 2023-2024

خلال المراحل السابقة تم التأكد من الأهمية التي يكتسيها فرع الصناعات الغذائية و الذي يعد من أكثر الفروع الصناعية حيوية و ديناميكية في الاقتصاد الوطني . فهي من جهة تساهم في خلق الثروة ، ومن جهة أخرى تساهم في تغطية الطلب المحلي من السلع الغذائية[3].

6- المرحلة 2010 – 2014 :

لم يختلف اهتمام الدولة في هذه المرحلة لفرع الصناعات الغذائية عن المراحل السابقة حيث بقيت الطريقة الغير مباشرة هي السائدة وذلك من خلال تخصيص مبلغ 1566 مليار دج أي ما يعادل 7.67 % من

[1]- نفس المرجع ، ص : 167.

[2]-. وردة سعيدي، المرجع السابق، ص 286.

[3]- زوهير بن جدو ، المرجع السابق ، ص . 168 .

المبلغ الإجمالي لبرنامج تطوير القطاع الفلاحي و تطوير نشاط الصيد البحري ، استحداث مؤسسات صغيرة و متوسطة ودعمها و مرافقتها من خلال مساعدات مباشرة أوقروض مصرفية ميسرة [1].

كما دخل حيز التنفيذ من 2010 و امتد إلى غاية 2014 مخططا وطنيا لترقية الصناعات الغذائية (PNDIAA) الذي سطرته الجزائر ، ويهدف إلى تحسين العرض المحلي للمنتجات الغذائية وترقية المؤسسات. فبالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية فهي الأخرى استفادت من هذا البرنامج والذي خصص جزء منه لدعم وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة وتجلت أبرز[2]مظاهر هذا الدعم والانعاش فيما يلي: [3]

– تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التسهيلات والضمانات الجديدة عند حصولها على التمويل.

– تستفيد هذه المؤسسات من برنامج عمومي لتأهيلها يتميز عن البرامج السابقة والذي يعكس إرادة الدولة في النهوض بها وتمثلت هذه المزايا فيما يلي:

* التكفل بنسبة 80% من إجمالي كلفة المشروع، حيث أن مرحلتي ما قبل التشخيص والتشخيص تقدر قيمتهما بقيمة 3 مليون دج، والتكفل بفوائد القرض البنكي بما يسمح بتمويل 20% الباقية.

* التكفل بحصة تتراوح ما بين 50 و 80% حسب رقم أعمال المؤسسة يجب ألا يتجاوز 500 مليون دج سنويا بالنسبة للاستثمارات غير المادية المحددة بقيمة 3 مليون دج وتمويل الباقي بقرض بنكي ، تخفض فيه الفائدة إلى 2% تشمل كافة الفوائد حسب رقم أعمال المؤسسة المعنية.

* بخصوص التصديق على المؤسسة التي لا تتجاوز كلفتها 5 مليون دج يتم التكفل بنسبة 20% من النفقات وبمجموع الفوائد على القرض الموجه لتمويل النسبة المتبقية.

* أما بالنسبة للاستثمارات المادية للتأهيل التي لا يتعدى مبلغها 30 مليون دج فيتم تخفيض الفوائد على القرض البنكي بمعدل 3 نقاط.

7- مرحلة : 2015- 2019

يعتبر هذا البرنامج كتكملة للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015، ومن أهداف هذا البرنامج التركيز على التنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية

[1]– كريمة مراد و سكينة بن حمود ، المرجع السابق ، ص . 463 .

[2]– ذهبية لطرش وسامية كتاف، تحديات تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016 2030 المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 08، 2017، ص 185.

[3]– زوهير بن جدو ، المرجع السابق ، ص . 169 .

والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد. كما يتضمن ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات الصغيرة لتحسين المراتب التنافسية العالمية. ولكن مع حلول 2015 استمر انخفاض أسعار المحروقات ولأجل تدارك هذا الوضع تم غلق حساب هذا البرنامج في ديسمبر 2016 وتم تجميد كل العمليات[1].

الفرع الثاني: مكانة الصناعات الغذائية ضمن نموذج النمو الجديد في الجزائر (2016-2030)

1 – مفهوم نموذج النمو الاقتصادي الجديد برنامج التنويع الاقتصادي:

1-1 تعريف التنويع الاقتصادي

يقصد بالتنويع الاقتصادي أنه عملية تهدف لتوسيع القاعدة الاقتصادية ، و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية و مالية و خدماتية ، و بالتالي المساهمة في إيجاد مصادر أخرى للدخل[2].

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، رفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد[3] .

يقصد بالتنويع أيضا الرغبة في تحقيق عدد أكبر المصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة. وهو ما يقوم على الحاجة على الارتقاء بواقع عند من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الجديد. ومن هذا المنطلق فالتنويع ينطبق خاصة على الدول التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم، بمعنى أن التنويع هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تشارك في تكوين الناتج[4].

---

[1] – نفس المرجع ، ص ص. 169، 170 .

[2] – بن موسى بشير و نصير أحمد ، **الصناعات الغذائية في الجزائر ودورها في تعزيز مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي** ،

[3]– خالد زرموت، التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، الجزائر، المجلد 06 ، العدد 03 07-06-2013، ص 1185.

[4]– وسيلة شكيرو وعمر غزازي، استراتيجية تطوير القطاع الزراعي – فرع الصناعات الغذائية – في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد ، **مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي** ، **المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، المجلد 14، العدد 01 مكرر**، 01-10- 2020 ، ص . 236 .

2 – أهم محاور نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر :

في سعيها لتنويع الاقتصاد وتصحيح الاختلالات الهيكلية فيه، صادقت الحكومة الجزائرية سنة 2016 على نموذج النمو الاقتصادي الجديد والذي يهدف إلى تحقيق معدل نمو 65 % خارج المحروقات والتحول إلى دولة ناشئة في غضون عشر سنوات مقبلة من خلال تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني[1]. وتمثلت أبرز محاوره فيما يلي [2]:

2 –1– مرحلة الإقلاع (2016–2019): في هذه المرحلة تم السعي إلى رفع مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في خلق القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة.

2– 2– مرحلة التحول (2020–2025): حيث تسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد، وتتمكن الجزائر خلالها من تجسيد إمكانية اللحاق بركب الاقتصاد العالمي.

2– 3 – مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026–2030) : وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره، وستنجه مختلف القطاعات نحو قيمتها التوازنية.

3– أهداف نموذج النمو الجديد:

ويهدف البرنامج إلى بعث سياسات تنموية تتميز بما يلي[3]:

– بلوغ معدل نمو خارج المحروقات مستدام وفي حدود 6.5 % سنويا للفترة 2020– 2030 .

– مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2.3 مرة .

– انتقال مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي إلى 10 % بحلول 2030 .

– تقليص نسبة نمو استهلاك البلاد من الطاقة بحلول 2030.

– تطوير القطاع الزراعي.

– تنويع الصادرات الجزائرية، بهدف زيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي

ان تنويع الاقتصاد يشترط انتقاء بعض الشعب والفروع التي تمكن من وضع استراتيجية من شأنها تقليص فاتورة الواردات من جهة، وتطوير الصادرات من جهة أخرى مانحة بذلك ميزان المدفوعات عناصر

[1] – المرجع نفسه

[2]– ذهبية لطرش، المرجع السابق، ص 192.

[3]– المرجع نفسه ، ص ص 192–193 .

الاستقرار المنشودة. في هذا الشأن تم تحديد حوالي 15 شعبة استراتيجية تتطلب بذل جهود بخصوص الاستثمار. وعلى الجزائر وضع أدوات السياسة اقتصادية قادرة على إعادة النشاط لتلك الشعب، لا سيما: الصناعة، الكهرباء، البتروكيمياء، الصيدلة، الالكترونيك، الزراعة الغذائية والسياحة والحديد والصلب الكيمياء ، الميكانيك، الطيران النسيج والخدمات وذلك بالتركيز على ترقية تكنولوجيا المعلومات الجديدة التي تشكل ميادين تحظى فيها الجزائر بقدرات وأسواق واعدة [1].

4- الإجراءات المتخذة لتطوير فرع الصناعات الغذائية في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد :

يعتبر تطوير الصناعات الغذائية من أهم مؤشرات نجاعة السياسات المتخذة للقطاع الزراعي والصناعي ومن أهم العوامل المحفزة للاستثمار في هذا القطاع. وتمثل الصناعات الغذائية ثالث انتاج صناعي للمؤسسات العمومية بالرغم من التطور البسيط لمؤشر الإنتاج الصناعي لهذا الفرع والذي بلغ 41.2 % سنة 2017 حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر.

وانطلاقا من اعتبار عملية تنويع الاقتصاد هي مخاض لعملية التحول الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد من خلال قرارات الاستثمار والإنتاج التي يقوم بها رجال الأعمال والحكومات في سعيهم لتحقيق العوائد من الاستثمارات فإن هذه العملية تتطلب تنفيذ سياسات متنوعة تصب في تحفيز وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه ونقل الاقتصاد نحو قطاعات تحقق المزيد من النمو الاقتصادي والتشغيل ان التدابير المتخذة لتطوير فرع الصناعات الغذائية في إطار سياسة التنويع الاقتصادي تعد مزيج بين التدابير المتخذة لعصرنة القطاع الفلاحي من جهة، قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات وتسريع وتيرة الصادراتخارج المحروقات ومن جهة أخرى توسيع القطاع الصناعي وعصرنته في إطار تنمية النشاطات المنتجة [2] ، وعلى هذا الأساس يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية العامة النقاط التالية[3] :

- تطوير الفكر المقاولاتي ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع في جميع مراحل مشاريعهم.
- خلق مناطق صناعية جديدة، وتطوير وإنشاء مناطق للنشاط وإعادة تأهيل المواقع الاقتصادية.
- مكافحة التجارة الموازية وتعزيز شبكات التوزيع من خلال إنجاز 1000 منشأة تجارية جوارية وثماني أسواق جملة للخضر والفواكه ذات أهمية جهوية ووطنية.

[1]- وسيلة شكيرو وعمر غزازي ، المرجع السابق، ص 236.

[2] - - زوهير بن جدو ، المرجع السابق ، ص ، ص. 172 – 173.

[3] - نفس المرجع ، ص . 173-174 .

– منح الأولوية والدعم الضروريين لنشاطات تثمين الموارد الطبيعية والتي تشجع الادماج وتساهم في بروز الفروع التي تستعمل المزايا المقارنة في مجال الطاقة والموارد الطبيعية.

– إعادة النظر في القطاع الصناعي الخاص والقيام بإعادة توزيعه الاستراتيجي من خلال تنصيب مجموعات صناعية ناجعة وتنافسية في القطاعات الواعدة.

– تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، الوطني والأجنبي كإجراء كفيل بتحقيق تنوع القاعدة الصناعية الوطنية وإعادة تموقع المؤسسة في التصنيع.

– ترقية إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في النشاطات التحويلية كبديل لعمليات الاستيراد الضرورية لتلبية الطلب الوطني

– تطوير النشاطات الزراعية المنتجة على تدعيم سياسة التنمية الفلاحية توسيع قدرات التخزين بما في ذلك غرف التبريد بالإضافة إلى عصرنة وحدات التحويل والذبح.

– تطوير الصناعة الزراعية الغذائية قصد تثمين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، لا سيما بالنسبة لبعض المنتجات الاستراتيجية التي عرفت هذه السنوات ارتفاعا مؤكدا الحبوب الحليب الخضراوات واللحوم الحمراء) .

– تحسين مستوى المعارف والمهارات للفلاحين والمربين المستفيدين من مشاريع وبرامج في إطار التنمية الفلاحية والريفية.

– التسويق الكفء للمنتجات الزراعية محليا بحيث يمكنها المنافسة مع الواردات.

ويمكن تلخيص تأثير تطوير الصناعات الزراعية والتي تعتبر كمدخل للصناعات الغذائية على النحو التالي[1]:

– زيادة الامدادات الغذائية من الفائض في القطاع الزراعي، الأمر الذي يساهم في تطوير القطاع الصناعي من جهة، ومنع الخسائر الكمية والنوعية في القطاع الزراعي من جهة أخرى.

– تحسين امدادات منتجات الغابات وغيرها من المنتجات الزراعية غير الغذائية من خلال استخدام أفضل للمواد الخام.

– زيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة خلال تصدير المنتجات المصنعة ونصف المصنعة.

– خلق فرص عمل وخاصة في المناطق الريفية.

– تطوير المناطق الريفية والحد من هجرة سكان هذه المناطق نحو المناطق الحضرية.

[1]– وسيلة شكيرو وعمر غزازي ، المرجع السابق ، ص . 237.

- زيادة فرص الاستثمار في المناطق الحضرية والريفية.

- ضمان فرص أحسن والتي تتيحها الأسواق للمنتج.

تتطلب صياغة نموذج عملي للتنويع قائم على السياسات فهم آليات عملية التنويع وبيان علاقتها بالتحول الهيكلي وبالنمو أي ربطها بالتنمية الاقتصادية وماهية أدوات السيات المتاحة لمتخذي القرار، وحصر التحديات والخصائص الهيكلية التي تواجه عملية التنويع في الدول العربية ليتم بعد ذلك تفصيل استراتيجية تنموية تستطيع أن تفتح المسار العملية تنويع اقتصادي قادرة على إطلاق عملية النمو الاقتصادي وتخفيف حدة القيود الهيكلية.

المطلب الثاني: أهم الشعب المكونة لفرع الصناعة الغذائية في الجزائر

تعتبر الصناعة الغذائية فرع من قطاع التصنيع، حيث يتضمن فرع الصناعة الغذائية مجموعة من الشعب، كل شعبة تحتوي على عدة أنشطة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل رقم (2-1) : الشعب المكونة لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر .

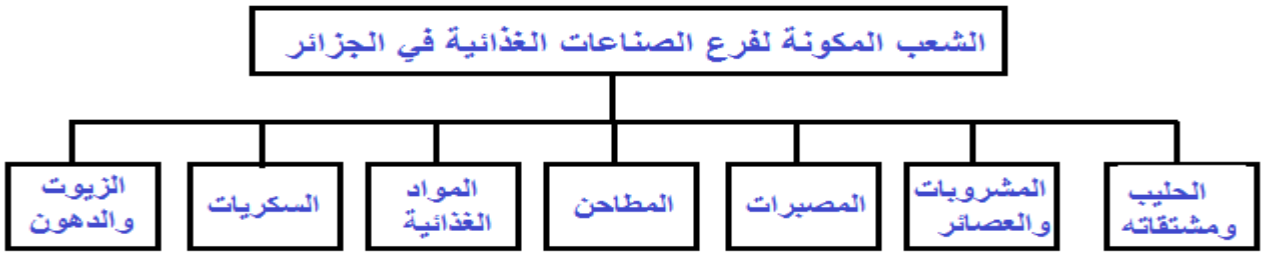

المصدر: **من إعداد الطلبة بالإعتماد علىسليم بوهيدل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة باتنة -1- الجزائر، 2016-2017، ص 232**

الفرع الأول: أقسام فرع الصناعات الغذائية .

تنقسم الصناعات الغذائية إلى ثلاثة أقسام وهي كالتالي [1]:

القسم الأول: يضم هذا القسم الصناعات التي تعتمد على التموين الخارجي بصورة كاملة ولا تحتاج إلى المواد الزراعية المحلية ونخص بالذكر : صناعة الزيوت، صناعة السكر وانتاج علف الأبقار.

القسم الثاني: يضم هذا النوع صناعة السميد الدقيق العجائن والحليب والتي تعتمد على المواد الزراعية المحلية القمح الصلب واللين، حليب الأبقار) لكن بمقادير ضئيلة والتي لا تغطي إلا نسبة قليلة من

[1]- بن جدو زوهير ، المرجع السابق ، ص . 176 .

الاحتياجات المحلية ويتم تغطية الباقي من الاستيراد.

القسم الثالث: يضم هذا النوع الصناعات المحلية عصير الفواكه والخضر) والتي تعتمد على الخامات الزراعية المحلية.

الفرع الثاني:شعب فرع الصناعات الغذائية في الجزائر:

يمكننا حصر شعب المكونة لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-3): فروع الشعب المكونة للصناعات الغذائية في الجزائر

رقم الشعبة	الشعبة	رقم النشاط	الأنشطة
10.1	تحويل اللحوم وحفظها وإعدادها	10.11 10.12 10.13	- تحويل وحفظ لحوم الجزار - تحويل وحفظ لحوم الدواجن - تحويل منتجات قائمة على اللحوم
10.2	تحويل وحفظ الأسماك القشريات والرخويات	10.20	- تحويل وحفظ الأسماك والقشريات والرخويات
10.3	تحويل وحفظ الفاكهة والخضروات	10.31 10.32 10.33 10.34	- تحويل وحفظ البطاطس - تحويل وحفظ الطماطم - صناعة عصير الفواكه والخضر - تحويل وحفظ الخضر والفواكه الأخرى
10.4	صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	10.41 10.42 10.43	- صناعة زيت الزيتون - صناعة الزيوت والدهون الأخرى - صناعة المارغرين والدهون المشابهة للأكل
10.5	تصنيع منتجات الألبان	10.51 10.52 10.53 10.54	- صناعة الحليب السائل والمنتجات الطازجة الأخرى - صناعة الجبن - صناعة منتجات الألبان الأخرى - صناعة الآيسكريم والمثلجات
10.6	معالجة الحبوب، تصنيع منتجات النشا	10.61 10.62	- معالجة الحبوب - صناعة منتجات النشا
10.7	صناعة الخبز والحلويات والعجائن الصناعية	10.71 10.72	- المخابز والحلويات -الحلويات الطازجة والحصرية

		10.73	– صناعة الحلويات التقليدية
		10.74	– صناعة البسكويت، والحلويات المحفوظة
		10.75	– صناعة العجائن والكسكس
10.8	صناعة منتجات غذائية أخرى	10.81	– صناعة السكر
		10.82	– صناعة الكاكاو، الشكولاته والسكاكر
		10.83	–معالجة القهوة والشاي
		10.84	–صناعة التوابل والبهارات
		10.85	– صناعة الوجبات الجاهزة
		10.86	– صنع مستحضرات غذائية متجانسة أو أغذية حمية
		10.89	– صناعة المنتجات الغذائية الأخرى الغير مصنفة في موضع آخر
10.9	صناعة الأعلاف	10.91	– صناعة الأعلاف لحيوانات المزارع
		10.92	–تصنيع أغذية الحيوانات الأليفة
11.0	صناعة المشروبات	11.01	– صناعة المشروبات الكحولية
		11.02	– صناعة مياه المائدة
		11.03	– انتاج المشروبات المنعشة

المصدر:التسمية الجزائرية للأنشطة NAA، الديوان الوطني للحصاء، على الموقع الالكتروني:https://www.ons.dz/IMG/pdf/naa%20rev1.pdf

من الجدول السابق نلاحظ أن الشعب المكونة لفرع الصناعة الغذائية، تنقسم إلى تسعة شعب هي :

- شعبة تحويل اللحوم وحفظها وإعدادها.
- شعبة تحويل وحفظ الأسماك القشريات والرخويات.
- شعبة تحويل وحفظ الفاكهة والخضروات
- شعبة صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية
- شعبة تصنيع منتجات الألبان
- شعبة معاجلة الحبوب وتصنيع منتجات النشا.
- شعبة صناعة الخبز والحلويات والعجائن الصناعية
- شعبة صناعة منتجات غذائية أخرى
- شعبة صناعة الأعلاف .

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن التصنيف الجزائري جاء وفق التصنيف الدولي ، حيث تم تصنيف قسم المشروبات من حيث صناعته فرع مستقل لوحده ،وهو فرع تابع إلى قطاع التصنيع يلي فرع الصناعة الغذائية مباشرة في قائمة التصنيف الجزائري للأنشطة ،

كما نلاحظ أن فرع المشروبات يتكون من شعبة واحدة وهي :شعبة صناعة المشروبات ، تتكون هذه الشعبة من ثالث أنشطة هي : نشاط تصنيع المشروبات الكحولية ، نشاط صناعة المياه المائدة ، و نشاط إنتاج المشروبات المنعشة . لذا قد يكون سبب فصل فرع المشروبات عن فرع الصناعة الغذائية هو الحجم الكبير الذي تمثله صناعة المشروبات و خاصة تصنيع المشروبات الكحولية في الكثير من الدول الأجنبية [1].

[1]– بن موسى بشير و نصير أحمد ، **الصناعات الغذائية في الجزائر ودورها في تعزيز مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي** ، ملتقى وطني حول : تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر لضمان الامن الغذائي وتنويع الصادرات في ظل رؤية الجزائر 2030 ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة يوم 08 نوفمبر 2023.

المبحث الثاني : القروض الاستثمارية و أثرها على الصناعات الغذائية في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2021).

تعتبر مؤسسات الصناعة الغذائية في نظر المشرع الجزائري هي مؤسسات صغيرة و متوسطة ، ويطبق عليها قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث حظيت هاته المؤسسات بدعم الدولة منذ مراحل إنشائها وحتى في مرحلة الإستغلال ، من اجل تسهيل العملية على أصحاب المؤسسات ، قامت الدولة بخلق وكالات وصناديق خاصة بتنظيم و تأطير هاته العملية وهذا ما ستنطرق إليه في مبحثنا هذا .

المطلب الاول:القروض الاستثمارية المدعومة و هياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

سنحاول في هذا المطلب التطرق القروض الاستثمارية المدعومة الموجهة للصناعات الغذائية وللهيئات التي أنشأتها الدولة من أجل دعم وتطوير و تنمية الإستثمارفي الجزائر .

الفرع الأول: القروض الاستثمارية المدعومة الموجهة للصناعات الغذائية :

معظم القروض الاستثمارية الموجهة للصناعات الغذائية مدعمة من طرف الدولة في الجزائر سوف نتطرق لبعض هذه القروض :

1 القرض الرفيق [1]:

هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية Banque BADR يشمل قرض الرفيق على القرض الموسمي و القرض الفيدرالي .

1 -2- المستفيدون من هذا القرض هم :

- المزارعين و المربين ، على شكل فردي أو على شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات
- المزارع النموذجية
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية و تجهيزها و استرجاعها و تخزينها .

1-3- خصائص قرض الرفيق :

- هو قرض لمدة سنتين .
- تتحمل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة .

[1] – موقع البوابة الحكومية للخدمات العمومية www.bawabatic.dz ، تاريخ الإطلاع : 25 ماي 2024 ، على ساعة : 21:45 .

– أي مستفيد من هذا القرض يسدد مابين 6 و 24 شهرا يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري ويستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة التالية .

– أي مستفيد من قرض الرفيق ولا يسدد في مدة السنتين ، يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري و بفقد حق الاستفادة من قرض أخر .

1-4- المجالات التي يغطيها قرض الرفيق :

1-4-1 – القرض الموسمي :

– اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور ، الشتلات ، الأسمدة ، مبيدات ....).

– اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري و منتجات الأدوية البيطرية .

– اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك " SYRPALAC ".

– عمليات زراعية .

– جملة الحصاد و الدرس .

1-4-2- القرض الفيدرالي [1]:

القرض الفيدرالي موجه للمتعاملين الاقتصادين ، المؤسسات الاقتصادية و التعاونيات و المجموعات المشاركة في الأنشطة التالية :

– تحويل الطماطم الصناعية .

– إنتاج الحليب .

– إنتاج الحبوب .

– إنتاج بذور البطاطس .

– وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة و الكسكسي) .

– تغليف و تصدير التمور .

– إنتاج زيوت المائدة و زيت الزيتون .

– إنتاج العسل .

[1] – نفس المرجع

- إنتاج منتجات محلية .
- إنشاء وحدات الثروة الحيوانية و مراكز التسمين .
- التلقيح الصناعي و نقل الأجنة .
- ذبح و تقطيع الدواجن .
- تسويق المنتجات الزراعية و تخزينها و تعبئتها و تثمينها .
- إنتاج و توزيع الأدوات الزراعية الصغيرة و الري و البيوت البلاستيكية .

2- قرض التحدي[1] :

إن قرض التحدي هو قرض استثماري محسن ، يمنح من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية Banque BADR، في اطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتاعملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة .

يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري .

2-1- الامتيازات المتعلقة عند الحصول على قرض التحدي :

- إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل ، تتحمل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري الفائدة
- يتحمل المستفيد من القرض دفع 1 % عند السداد بين السنة السادسة و السابعة .
- على المستفيد من القرض دفع فائدة 3 % عند السداد من السنة الثامنة و السنة التاسعة .
- إذا دام المشروع أكثر من عشر سنوات (10 سنوات) يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة .

2-2- المجالات التي يغطيها قرض التحدي :

- إنشاء معدات و تحديث مستثمرات الفلاحة و تربية الحيوانات .
- تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية و الغير مستغلة .
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية و الحيوانية و تصنيعها و تثمينها و التي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي).

[1] - نفس المرجع

الفرع الثاني: مؤسسات وهياكل التمويل المباشر

لقد قامت الجزائر بوضع استراتيجية الدعم المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق القروض ، حيث تم انشاء أهم ثلاثة وكالات وطنية تجسد مخطط الدولة في التمويل، بواسطة مساهمات مالية قد تكون مشتركة مع البنوك و المؤسسات المالية وذلك من اجل منح قروض لتمويل مراحل إنشاء المؤسسة على وجه الخصوص .

1 -الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE:

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بموجب مرسوم تنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق لـ 22 نوفمبر سنة 2020 ، الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر سنة 1996 و المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الاساسي .

- بناء على تقرير الوزير المنتدب لدى الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة ، و بناء على الدستور لاسيما المادتين 99-4 و 143 (الفقرة 2) تم تغير اسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية[1] .

1-2 – مهام الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE :

- تدعيم وتقديم الإستشارة ومرافقة.
- توفر جميع المعلومات الاقتصادية التقنية التشريعية و التنظيمية المتعلقة بأنشطة حاملي المشاريع .
- تطوير العلاقات مع شركاء و الجهات المعنية (البنوك ، مصلحة الضرائب ، الصندوق الضمان الاجتماعي)
- تطوير الشراكة بين مختلف القطاعات المختلفة لتحديد فرص الاستثمار .
- تكوين حاملي المشاريع ضمن مراكز تطوير المقاولاتية .
- تمويل مشاريع الشباب و إبلاغهم عن مختلف الإعانات الممنوحة .
- المرافقة و المتابعة عن بعد للمؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع .

[1] – مرسوم تنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020 ، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 و المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي ، ويغير تسميتها ، الجريدة الرسمية ، العدد 70 ، 9 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 25 نوفمبر سنة 2020 م ، ص 8.

– تشجيع كل الاجراءات و التدابيرالرامية إلى تعزيز إنشاء وتوسيع الأنشطة[1].

1-3- الصيغ التمويلية لدى الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية ANADE:

تقوم الوكالة بتمويل مشاريع تصل قيمتها إلى غاية 10,000,000 دج في صغتين وهما التمويل الثنائي و التمويل الثلاثي والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم(2-4) : صيغ التمويل لدى الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتيةANADE

صيغة التمويل	مساهمة الشخص الطبيعي أو المعنوي	مساهمة الوكالة	القرض المصرفي
التمويل الثنائي	%50	%50	لا توجد مساهمة
التمويل الثلاثي	15 % (مناطق الشمال)	% 15	%70
	12 % (مناطق الهضاب العليا)	%18	
	10% (مناطق الجنوب)	% 20	
	5 % (للشباب العاطلين و الطلبة حاملي المشاريع)	%25	

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على معلومات : WWW.ANADE.DZ

من خلال الجدول نلاحظ وجود صغتين وهما :

التمويل الثنائي : في هذا النوع يساهم كل منهما (صاحب المشروع و الوكالة) بـ 50% من قيمة المشروع

التمويل الثلاثي : في هذا النوع تختلف مساهمة صاحب المشروع و الوكالة حسب منطقة إقامة المشروع و طبيعة صاحب المشروع ،بينما تبقى مساهمة البنك 70% في جميع الحالات .

2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGM :

أنشئت الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004 المعدل ويعرف جهازتسيير القرض المصغر على

[1] – www.moukawil.dz تاريخ الاطلاع 2024/06/01 .

أنه هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي [1]. وهي ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 تنسيقية ولائية موزعة عبر كافة ارجاء الوطن .

2-2- مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [2]:

- تسيير جهاز القرض المصغروفقا للقوانين و التشريعات المعمول بها .
- دعم ، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم ، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم .
- إبلاغ المستفيدين الذين اهلت مشاريعهم في الجهاز ، بمختلف الاعانات الممنوحة .
- منح القروض بدون فوائد.
- متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات و العقود المتعلقة بالوكالة و مساعدتهم لدى المؤسسات و الهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الركاء الماليون للبرنامج .
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك و المؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع ، و تنفيذ مخطط التمويل و متابعة تنفيذ و استغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- تكوين حاملي المشاريع و المستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل و تسيير الانشطة المدرة للمداخيل .

2-3 – الصيغة التمويلية لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGM :

تشرف الوكالة على تسيير صغتين للتمويل وهما كما يلي:

- **التمويل الثلاثي :** قرض مصغر موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 1,000,000 دج ، وقد تصل مدة تسديد القرض إلى 8 سنوات مع إمكانية تأجيل التسديد ، ويمنح هذا القرض بعنوان انشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير و مواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط وذلك بمساهمة ثلاثة اطراف (صاحب المشروع ، الوكالة ، البنك) .
- **تمويل شراء مواد أولية :** قرض بدون فائدة لاجل شراء المواد الأولية و التي لاتتجاوز كلفتها 100,000 دج وقد تصل إلى 250,000 دج بالنسبة لولايات الجنوب ، تمنحها الوكالة بنسبة 100% وقد تصل مدة تسديد السلفة إلى 36 شهرا .

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 22 جانفي 2004 المتضمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي ، الجريدة الرسمية العدد 6 الصادرة في 25 جانفي 2004 .

[3] – www.angm.com تاريخ الاطلاع 2024/06/01.

والجدول التالي يوضح أنماط التمويل :

الجدول رقم (2-5) : جدول الصيغ التمويل الممنوحة من وكالة ANGM

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100,000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	% 0	-	% 100	-
لا تتجاوز 250,000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	% 0	-	% 100	-
لا تتجاوز 1,000,000 دج	كل الأصناف	% 1	% 70	% 29	-

المصدر : من إعداد الطلبة إعتمادا على موقع الكتروني : www.angm.dz

3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :

إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشئت في 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي لمساعدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة إدارية لا ارادية و لأسباب اقتصادية ، وقد عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة انطلاقا من سنة 2004 على تنفيذ جهاز دعم احداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة ، وبداية من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها مابين 30 سنة و 50سنة من الالتحاق بالجهاز و الاستفادة من المزايا متعدد قصد تلبية طلبات أصحاب المشاريع في اطار جهاز خلق وتوسيع النشاطات الخاصة بالبطالين أصحاب المشاريع منها الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10,000,000 دج بعدما كان لايتعدى 5,000,000 دج وكذا إمكانية توسيع إمكانية انتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين [1].

[1] – المادة 05 من مرسوم الرئاسي 156/10 المؤرخ في 20 جوان 2010 ، المعدل و المتمم للمرسوم الرئاسي 514/03 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم و احداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين خمس و ثلاثين (35) وخمسين (50) سنة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية ، العدد 39 ، الصادرة في 23 جوان 2010 ،ص 08 .

3-1- مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :

تتمثل مهام الصندوق في اطار دعمه لأصحاب المؤسسات و مشاريع الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 30- 50 سنة فيما يلي :

- دعم إنشاء المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة .
- يساعد الصندوق البطالين المتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة انشاء مؤسساتهم وبذلك يؤطر ويساهم في تمويل المشاريع .
- العمل على إحداث و توسيع النشاطات لأصحاب المشاريع .

التخفيف من أخطار البطالة الاقتصادية عبر استعادة صحة المؤسسات التي تواجه صعوبات ، ويتعلق الأمر بنشطات ذات غاية اقتصادية تتم بالتعاون مع المؤسسات المالية .

2 -2 – الصيغة التمويلية لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :

تختلف صيغة التمويلية للمشروع حسب قيمة المشروع الإجمالية و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (2-6) : جدول الصيغ التمويل الممنوحة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

القيمة الإجمالية للمشروع (دج)	مساهمة صاحب المشروع	مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	مساهمة البنك
أقل من 5 ملاين	%1	%29	%70
من 05 إلى 10 ملاين	%2	%28	%70

المصدر: من إعداد الطلبة إستنادا إلى : بوسنة عفيفية ، **آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،دراسة حالة ANADE ، ANGEM ، CNAC لولاية مستغانم** ، ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، تخصص تسيير استراتيجي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم ، الجزائر ، 2020-2021 ، ص : 49.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك مستويين من التمويل

المستوى الاول : قيمة المشروع أقل من 5,000,000 دج في هذه الحالة نجد:

- مساهمة صاحب المشروع 1 % و مساهمة الصندوق الوطني 29 % ومساهمة البنك 70% .

المستوى الثاني : قيمة المشروع من 5,000,000 دج إلى غاية 10,000,000 دجفي هذه الحالة نجد: مساهمة صاحب المشروع 2 % و مساهمة الصندوق 28 % و المساهمة البنك 70 % .

الفرع الثالث: صناديق ضمان القروض لمؤسسات و هياكل تمويل غير مباشر .

إن الاعتماد علة الوكالات بصفة كلية قد لا يفي بالغرض ،كون أغلبية البنوك و المؤسسات المالية ترفض فكرة إقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي قد تعجز على تقديم ضمانات كافية لتسديد مبلغ القرض ، لذا تسهيلا لحصول المؤسسة على الخدمات المالية ، تم تخصيص صناديق تعمل على ضمان مخاطر عدم تسديد مبالغ القروض في تواريخ استحقاقها[1] .

1 صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR .

أنشئ صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

" صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي ، اقتصادي وضع تحت وصاية وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية يديره مدير عام ، ويسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة ، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية ، وقد أسس برأسمال يقدر بـ 1.01 مليار دينار مخصص من قبل الخزينة ".[2]

1-2 - مهامه :

تتجسد مهامه طبقا للمادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373 فيما يلي :

- منح ضمانات في مجال إنشاء المؤسسات ، تجديد التجهيزات ، توسيع المؤسسات .
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك و المؤسسات المالية .

[1] - نورة لكحل و فرقاني قويدر نور الإسلام ، **الاقراض المصرفي كخيار تمويلي لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، دائرة البحوث و الدراسات و القانونية و السياسية، المجلد 08 العدد 01 ، تاريخ النشر 19-01-2024 ، ص ، 37 .

[2] - المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد قانونه الأساسي ، الجريدة الرسمية ، العدد 74 ، ص ، 13.

– القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها في مجال الاستثمارات .

2– صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة CGCIAE :

أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي 04–134 حيث أنه :

يساهم في تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي من خلال الضمانات التي يمنحها.

تساهم الخزينة العمومية في رأس ماله بنسبة 60% و البنوك بـ 40% المتمثلة في بنك الوطني الجزائري BNA ، البنك الخارجي BEA ، القرض الشعبي الجزائري CPA بنك التنمية المحلية BDL ، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP.

باستقراء المادة الرابعة من نفس المرسوم أن الصندوق يشرف على :

تسديد كافة القروض المستفاد منها لتمويل مختلف استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع و تقديم الخدمات المتعلقة بتجهيزات ، توسيعات . تغطية القرض من رأس المال إلى الفوائد المستحقة إلا أنه يتلقى الصندوق نظير تقديم الضمان عمولة تدفع من قبل المستثمر صاحب المؤسسة بنسبة 0.5 سنويا عن المبلغ المتبقي و يتم تحصيلها من طرف البنك لصالح الصندوق ، و هذا ما نجده من خلال المادة 15 من المرسوم السالف الذكر[1].

3 صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGMMC.

جاء المرسوم التنفيذي رقم 04–216 المؤرخ في 22/01/2004 بما يسمى بصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، حيث يتدخل كهيئة تمويلية غير مباشرة عن طريق ضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المنخرطة في الصندوق و الذين تحصلوا على إعانات مالية ضمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM . نستنتج أن الانخراط في الصندوق أساسي لتمويل المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هذا أمر يدفع العديد من المؤسسات إلى التقييد بهذا الشرط الذي يساهم من جهة أخرى في إحصاء الدعم التمويلي من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتفادي الاقتراض المزدوج و حصر نسب ضمان القروض[2].

[1] – نورة لكحل و فرقاني قويدر نور الإسلام ، مرجع سابق ، ص 38

[2] – نفس المرجع ، ص ص ، 38–39 .

المطلب الثاني:دور الصناعات الغذائية في النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2021).

1 -تطور تعداد المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية :

لدينا في الجدول التالي تطور تعداد المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2001-2021).

الجدول رقم(2-7): تطور تعداد المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية

السنوات	عدد المؤسسات في قطاع الصناعة	عدد المؤسسات في قطاع الصناعات الغذائية	نسبة مؤسسات الصناعات الغذائية
2001	-	11640	4.75
2002	-	12353	4.73
2003	-	13058	4.53
2004	-	13673	4.37
2005	48185	14474	4.23
2006	50686	15290	4.06
2007	53579	16109	3.92
2008	56568	17045	3.28
2009	58803	17679	3.01
2010	61228	18394	2.97
2011	63890	19172	2.90
2012	67517	20198	2.83
2013	73073	21624	2.78
2014	78108	23075	2.70
2015	83701	24746	2.64
2016	89597	26635	2.60
2017	94930	28816	2.68
2018	99865	30590	2.67
2019	103621	31997	2.68
2020	106049	32884	2.67
2021	109919	34418	2.67

المصدر : زوهير بن جدو ، **دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر** ، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية) ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، 2024-2023

من خلال الجدول نلاحظ تزايد عدد المؤسسات الناشطة في فرع الصناعات الغذائية خلال فترة الدراسة حيث قدر عددها 11640 مؤسسة سنة 2001 ، ليرتفع عددها إلى 18394 مؤسسة سنة 2010 ، تواصل هذا الارتفاع ليصل عدد المؤسسات سنة 2021 إلى 34418 .

2 مساهمة الصناعات الغذائية في اجمالي الصناعات التحويلية :

تعتبر الصناعات الغذائية فرع مهم من فروع الصناعات التحويلية ، حيث تظهر أهميته في نسبة مساهمتة في إجمالي الصناعات التحويلية كما يظهر الجدول التالي :

الجدول رقم(2-8): مساهمة الصناعة الغذائية في اجمالي الصناعة التحويلية خلال الفترة (2000-2021)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي الصناعات التحويلية %	43.9	42.4	41.6	41.1	40.4	41	40.7	40.9	40.2	40.4	42.8
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي الصناعات التحويلية %	43.4	45.6	48.8	46.3	48.2	49.4	49.6	50	50.8	51	57.6

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على بيانات: الديوان الوطني للاحصاء، ONS

أما فيما يخص سنة 2022، تمثلت مساهمة الغذائية في إجمالي الصناعات التحويلية 58.19% .

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي الصناعات التحويلية خلال فترة الدراسة والتي تراوحت بين نسبة 40% الى نسبة 58%، وذلك راجع للثورة الزراعية التي عرفتها مناطق الجزائرية وخاصة منها الصحراوية حيث تم استصلاح مساحات شاسعة من الاراضي الفلاحية من قبل الخواص خلال السنوات الاخيرة .

3 مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي خلال الفترة (2001- 2021).

سنحاول من خلال الجدول تحليل مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي وذلك من خلال التركيز على مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في هذا المؤشر خلال الفترة (2001 -2021).

الجدول رقم(2-9): مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي للفترة (2001- 2021)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مساهمة القطاع العام في الناتج الإجمالي للصناعات الغذائية %	37.77	32.5	27.5	23.65	20.11	18.35	17.5	17.8	16.38	15.93	17.36
مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي للصناعات الغذائية %	62.22	67.5	72.5	76.35	79.88	81.65	82.5	82.2	83.61	84.07	82.64
مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي %	5.35	6.65	5.39	5.07	4.52	4.2	4.18	3.89	4.76	4.53	4.23
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	
مساهمة القطاع العام في الناتج الإجمالي للصناعات الغذائية %	16.68	16.22	16.26	16.16	15.69	15.56	15.57	15.68	15.4	15.91	
مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي للصناعات الغذائية %	83.31	83.78	83.74	88.84	84.31	84.44	84.43	84.32	84.6	84.09	
مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي %	4.28	4.48	4.58	4.97	5.2	5.15	4.89	5.03	5.76	5.29	

المصدر : من إعداد الطلبة :بناءا على بيانات: الديوان الوطني للاحصاء، ONS

نلاحظ من الجدول أعلاه :

بالنسبة للقطاع العام :

– نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في تناقص مستمر خلال فترة الدراسة حيث في سنة 2001 بلغت نسبة المساهم 37.77 % وفي سنة 2021 بلغت النسبة 15.91 % .

بالنسبة للقطاع الخاص :

– نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة حيث في سنة 2001 بلغت نسبة المساهم **62.22** % وفي سنة 2021 بلغت النسبة **84.09** % .

الشكل رقم(2–2): تطور مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي للفترة (2001– 2021)

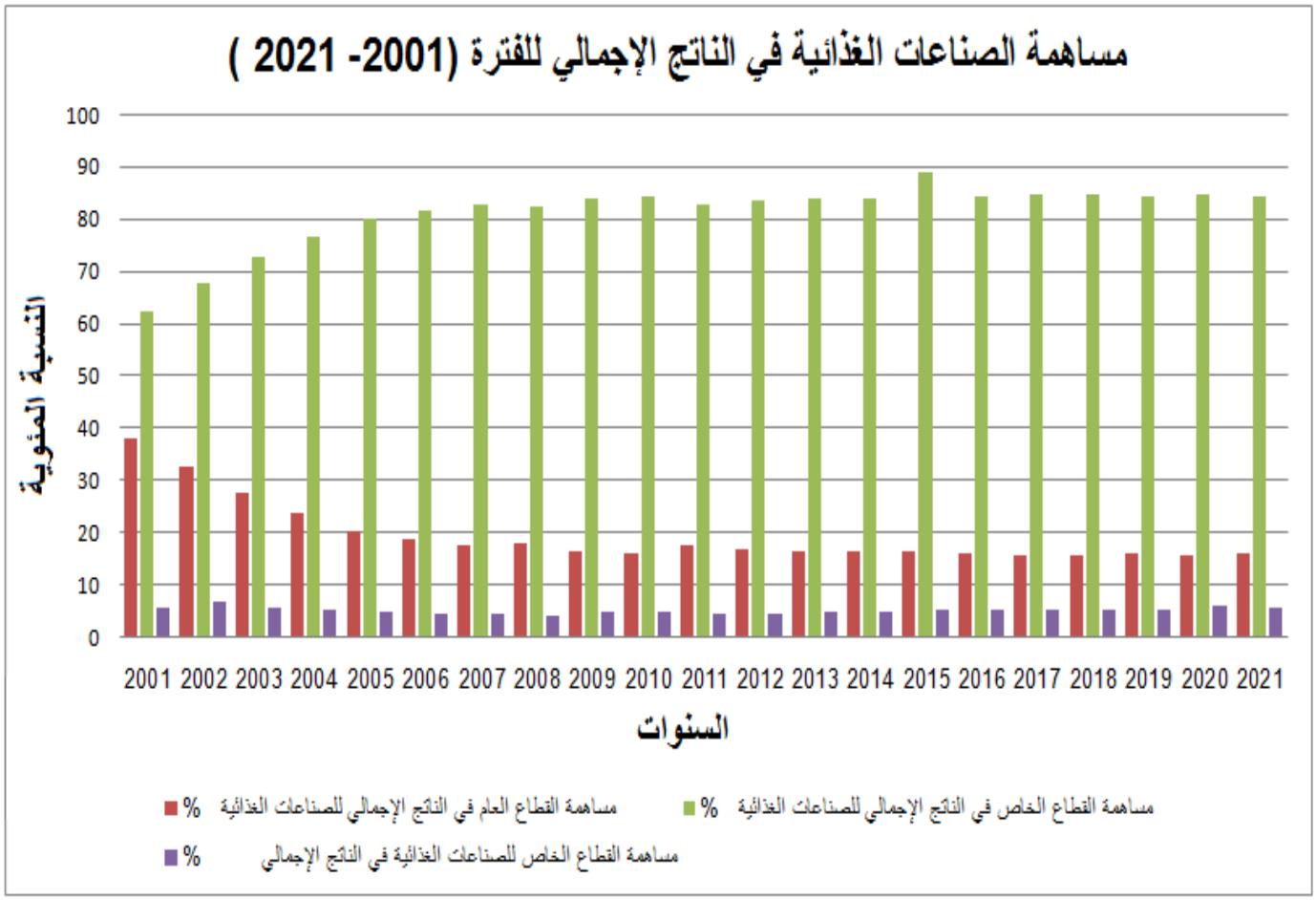

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على بيانات: الديوان الوطني للاحصاء، ONS

3. مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة للفترة (2001-2021):

أما فيما يخص المساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة فإن السيطرة كانت للقطاع الخاص على مدار فترة الدراسة حيث تمثل نسبة من 68% الى 88%، وهذا راجع لسياسات المتخذة من طرف الدولة في فتح المجال للمستثمر الخاص، كما هو موضح في الجدول أدناه :

الجدول رقم(2-10): مساهمة الصناعات الغذائية قي إجمالي القيمة المضافة للفترة (2001- 2021)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مساهمة القطاع العام في إجمالي القيمة المضافة %	-	31.52	30.03	23.95	20.7	17.87	16.93	15.15	14.84	13.65	12.86
مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة %	-	68.47	69.96	76.04	79.29	82.15	83.06	84.84	85.15	86.34	87.13
مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات %	-	23.65	23.86	28.64	26	27.17	26.98	27.6	26.92	28.51	30.22
مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة %	-	2.16	2.2	2.1	1.97	1.76	1.65	1.65	1.5	2.02	1.93
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مساهمة القطاع العام في إجمالي القيمة المضافة %	13.82	12.74	12.17	12.85	11.6	12.78	12.3	12.79	12.51	12.36	12.79
مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة %	86.17	87.25	87.28	87.14	88.39	87.21	87.7	87.2	87.48	87.63	87.21
مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات %	30.09	31.86	32.28	33.72	34.11	33.98	34.18	33.5	33.48	34.92	34.64
مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة %	1.76	1.86	1.93	2.13	2.47	2.54	2.54	2.39	2.47	2.9	2.49

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على بيانات: الديوان الوطني للاحصاء، ONS

الشكل رقم(2-3): تطور مساهمة الصناعاتالغذائيةفي إجمالي القيمةالمضافة للفترة (2001- 2021)

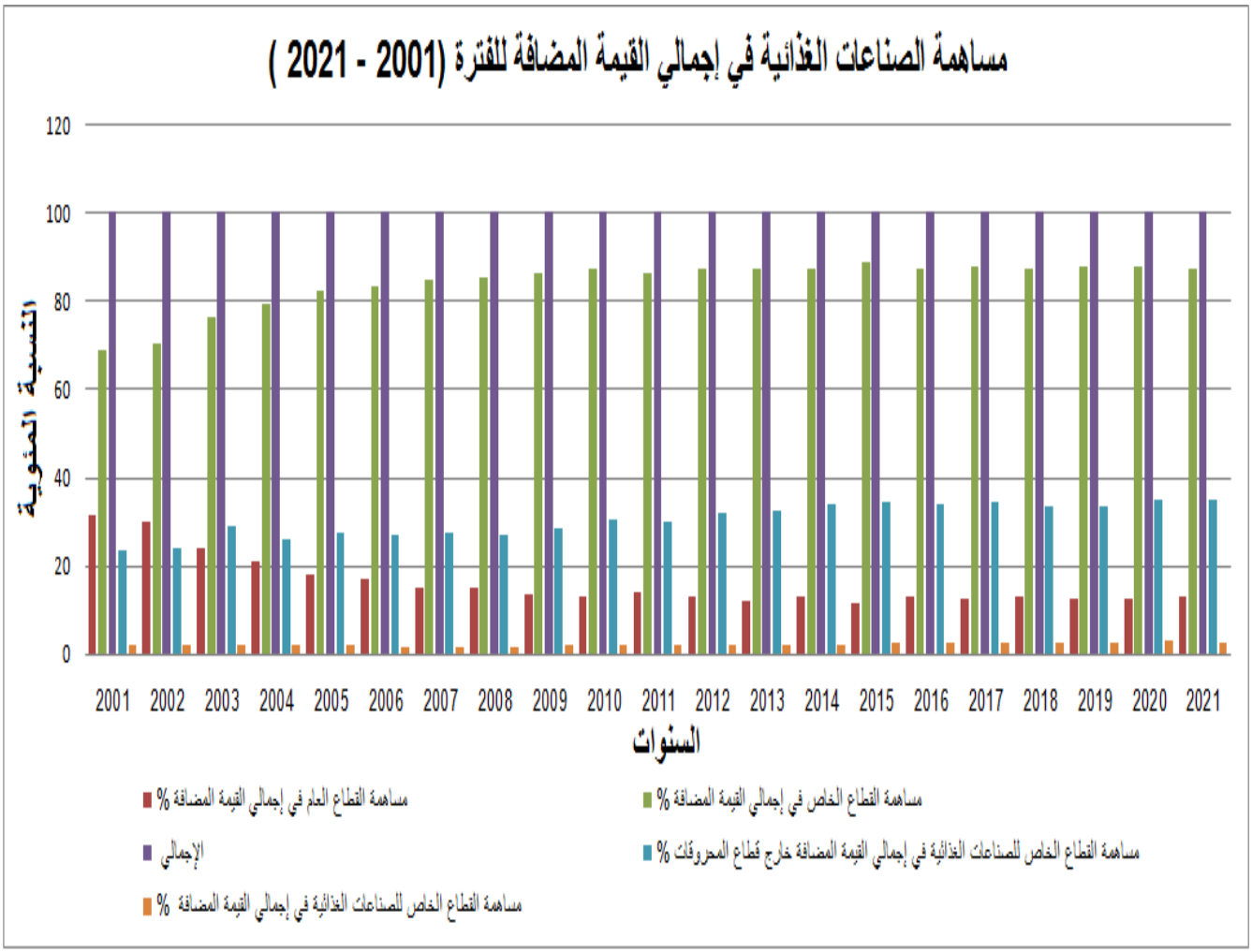

المصدر: من اعداد الطلبة، بناءا على بيانات الديوان الوطني للاحصاء، ONS

بالرغم من ضعف مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي، الا أنه القطاع الخاص يسيطر على المساهمة فيها بشكل كبير خلال فترة الدراسة كما هو موضح في الشكل أعلاه.

4. مساهمة الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية للفترة (2000 – 2021)

تتمثل مساهمة الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية من خلال مساهمتها في الصادرات من جهة وضبط الواردات من جهة أخرى .

4-1. مساهمة الصناعات الغذائية في الصادرات

ان نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج إجمالي يترجم ضعف مساهمتها في الصادرات السلعية كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (2-11) : تطورصادراتالصناعةالغذائية ونسبتهامناجماليالصادرات للفترة (2000 – 2021)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
% الصادرات	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.5	0.4	0.4	0.6	0.5
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2022	2021
% الصادرات	0.7	1.0	0.9	0.9	1.1	1.9	1.3
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطلبة : بناءا على بيانات الديوان الوطني للاحصاء، ONS

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة المساهمة الصناعات الغذائية في الصادرات لاتتجاوز 2%، وهذا راجع الى فقر تنوع القاعدة الإنتاجية لفرع الصناعات الغذائية من جهة، وكذا وفورات الحجم من جهة أخرى.

4-2- مساهمة الصناعات الغذائية في الواردات للفترة (2000 - 2021)

من الجدول أدناه يتضح أن نسبة الواردات للصناعات الغذائية نسبة معتبرة و لا يستهان بها في ضبط الواردات .

الجدول (2-12): تطورواراداتالصناعةالغذائية ونسبتهامناجماليالواردات للفترة (2000 - 2021).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
%واردات	25.8	23.6	22.4	19.4	19.5	17.3	16.9	17.4	18.8	14.3	14.1	19.9	16.9
الاجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
%واردات	16.3	17.7	16.8	16.4	17.2	17.3	17.8	21.9	18.8
الاجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطلبة : بناءا على بيانات الديوان الوطني للاحصاء، ONS

من الجدول يمكننا القول أن نسبة واردات الصناعات الغذائية نسبة لاباس بها ، حيث تعبر على أن السلع المحلية حلت محل السلع الأجنبية ، إلا أنها لم تحقق نسبة كبيرة في الناتج الإجمالي من ناحية مساهمتها في الصادرات ، لكن تعمل على تحقق الإكتفاء الذاتي ، والمحافظة على القدرة الشرائية .

5 -مساهمة الصناعات الغذائية في العمالة

يمثل الجدول الأدناه تطور عدد العمال في قطاع الصناعة الغذائية من سنة 2009 غلى غاية 2019 .

الجدول (2-13) : تطور العمالة حسب قطاع الصناعة الغذائية - القطاع العام الوطني

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العمالة	19976	19169	19486	19854	19851	20293	20200	18382	18477	16479	16716

المصدر: من اعداد الطلبة : بناءا على بيانات: ACTIVITE INDUSTRIELLE 2009-2018,P 41

من الجدول اعلاه نلاحظ تذبذب في تطور العمالة بالزيادة و النقصان ، حيث يرجع هذا التذبذب إلى موسمية هذا فرع الصناعات الغذائية و التطور التكنولوجي في آلات و المعدات ، مع أن المعطيات تمثل القطاع العام فقط ونحن نعلم أن سيطرة في هذا الفرع للقطاع الخاص .

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا الى واقع الصناعات الغذائية في الجزائر حيث قدمنا لمحة عنها ومراحل تطورها و مكانتها ضمن نموذج النمو الجديد في الجزائر (2016-2030) و أهم أقسامها و الشعب التي تكونها.

والتطرق ايضا إلى القروض الاستثمارية المدعومة الموجهة لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر ، مؤسسات التمويل المباشر وأنواع التمويل (الثنائي و الثلاثي) و نسب التمويل و تم دراسة بعض هذه المؤسسات كأمثلة ، وصناديق ضمان القروض و التي تعتبر كتمويل غير مباشر .

كما تم تحليل دور الصناعات الغذائية في النمو الإقصادي الجزائري خلال الفترة (2001-2021) و التي تم من خلالها تحليل تطور تعداد المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية ، مساهمة الصناعات الغذائية في اجمالي الصناعات التحويلية ومساهمتها في الناتج الإجمالي و القيمة المضافة و التجارة الخارجية و العمالة .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

في ختام هذه الدراسة حول دور القروض الاستثمارية في تنمية الصناعة الغذائية ، يتضح لنا جليا أن القروض الاستثمارية تشكل أداة حيوية لتحقيق التقدم و النمو في هذا القطاع الحيوي .ولقد تبين من خلال البحث أن القروض الاستثمارية تساهم بشكل كبير في توفير التمويل اللازم لتحسين البنية التحتية ، وزيادة القدرة الإنتاجية ، و تعزيز الابتكار التكنولوجي من أجل خلق منتجات غذائية و تحقيق التنوع المطلوب الذي يواكب تطور رغبات السكان .

كما يتضح من خلال البحث أن الصناعات الغذائية في الجزائر ، لم تحضبالإهتمام المطلوب بشكل حقيقي ، كالقطاعات الخلفية و المتمثلة في قطاع الزراعي ،الذي يعرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة من منتصف الدراسة وهذا راجع إلى البرامج التنموية التي اتخذتها الجزائر في النهوض باقتصاداتها .

كما يتضح من خلال البحث أن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر ، لم يصل إلى مكانته المطلوبه و الحقيقية رغم البرامج التنموية و الاستراتيجية التي انتهجتها الجزائر في النهوض باقتصادها .

إختبـــار الفرضيـــــات:

الفرضية الرئيسية: فعلا، للقروض الاستثمارية دوراً هاماً في تنمية قطاع الصناعة الغذائية في البلاد من خلال توفيرها رأس المال الكافي و سيولة اللازمة ، وتتجلى هذه المساهمة في العديد من الجوانب منها:

-توفير التمويل.

-دعم توسع و نمو المنشأت .

-تحفيز وخلق منشأت جديدة .

الفرضية الأولى: وجدنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع أن القروض الاستثمارية تساهم بشكل إيجابي في تحسين قدرة قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر على تعزيز قدرته على تلبية الطلب المتزايد و تحقيق التوسع ، ويتضح ذلك في نسبة مساهمة الصناعات الغذائية المتزايدة والمستمرة خلال فترة الدراسة .

الفرضية الثانية: تشير الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين حجم القروض الاستثمارية و زيادة مؤسسات الصناعة الغذائية في الجزائر ، ويتضح ذلك في نسبة الواردات التي سجلت انخفاض لبأس به خلال فترة الدراسة .

الفرضية الثالثة: تشير الدراسة أن برامج الدعم و التسهيلات الإضافية المقدمة من قبل الدولة الجزائرية ،تساهم في تعزيز فعالية القروض الاستثمارية ، ذلك بوجود صناديق تعطي ضمانات للبنوك وتكفل المؤسسات التي تكون وضعيتها لاتسمح من استفادتها من القرض لدى البنك .

الفرضية الرابعة : من خلال الدراسة يتبين أن مساهمة الصناعات الغذائية في النمو الاقتصادي خلا ل فترة الدراسة تعد مساهمة إيجابية إلا أن هاته النسبة لم تصل إلى الشيء المرغوب .

نتائج الدراســـة:

- تساهم القروض الاستثمارية في تنمية الصناعة الغذائية في الجزائر ، من خلال توفير التمويل اللازم والكافي للمؤسسات لبدء نشاطها أو توسيع مجالها من أجل زيادة قدرتها الإنتاجية .

-تعد برامج الدعم و التسهيلات الإضافية التي إتبعتها الحكومة الجزائرية فعالة ، حيث من خلالها تمخلق العديد من المؤسسات في مجال الصناعات الغذائية و التي بدورها تسعى لتلبية أحتياجات السوق الوطنية بالمنتجات الغذائية وخلقت مناصب عمل جديدة و قلصت من فاتورة إستيراد المواد الغذائية ولو بنسبة قليلة

-تم خلق هيئات تابعة للدولة من أجل دراسة ملفات طالبي الدعم و تسيير برامج الدعم و متابعتهم و تخفيف على المؤسسات ،حيث تقوم هذه الهيئات بدفع قروض مدعومة بدون فائدة لفائدة المؤسسة ، تسمى هيأت دعم مباشر .

-عملت الحكومة الجزائرية على خلق هيئات لضمان القروض حيث تستفيد المؤسسات التي لاتستوفي شروط الحصول على القرض من ضمانات يقدمها أحد هاته الهيأت للبنك من أجل حصولها على القرض ، و تسمى هيأت دعم غير مباشر .

- تعد مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي الصناعات التحويلية بنسبة معتبرة ،لكن مساهمتها في الناتج الاجمالي الوطني تبقى ضئيلة .

التـــوصيـات:

- بناءًعلى دور القروض الاستثمارية في تنمية الصناعات الغذائية ، يمكننا تقديم بعض التوصيات التالية:
- ضرورة دعم السياسات التي تعزز من الشفافية و تقلل من المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية .
- خلق امتيازات خاصة بقطاع الصناعات الغذائية و القطاعات الخلفية مثل قطاع الزراعي الذي يمده بالمواد أولية.

- اهتمام الدولة بمؤسسات القطاع العام التابعة لقطاع الصناعات الغذائية وخلق أقطاب صناعية جديدة تابعة للدولة من أجل خلق المنافسة مع القطاع الخاص ، للحصول على منتجات تشبع رغبات السكان وتنافس المنتجات العالمية .

– تعزيز التعاون و تبادل الخبرات بن القطاع العام و القطاع الخاص لضمان تحقيق التنمية المستدامة في الصناعة الغذائية .

- تقديم حوافز و دعم لخلق مختبرات من أجل دراسة تطوير المنتجات الغذائية .

تم بحمد الله

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ) الكتب :

1 -طلعت أسعد عبد الحميد،**الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة** ، مكتبة الشقريالمنصورة 1998.

2 -الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة الجزائر، 2005.

3 -هيكل عجمي رمزي ياسين أرسلان ، **النقود والمصارف والنظرية النقدية** ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ، عمان 2009

4 -زيادة رمضان ، **محفوظ جودة إدارة مخاطر الائتمان** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريق ، القاهرة 2008 .

5 -محمد صالح الحناوي وآخرون ، **أساسيات الإدارة المالية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001.

6 -جميل أحمد توفيق ، **أساسيات الإدارة المالية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2000.

7 -فلاح حسن الحسني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، **إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)**دار وائل ، الطبعة الأولى .

8 -عز الدين فراج ،**الصناعات الغذائية**، دار الفكر العربي دمشق، 1997

9 -عيون عبد الكريم، **جغرافية الغذاء في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985.

10 - محمد ممتاز الجندي ، **الصناعات الغذائية**، مطبعة القاهرة، 1985.

11 - حامد عبد الله جاسم، **الصناعات الغذائية**، جامعة بغداد، الجزء الأول، العراق، 1975.

12 - الحكيم عبد الحسين نوري ، دراسات **في الزراعية العراقية (الزراعية المستقبلية الجزء الاول)** ، 2013 .

ب) اطروحات ومذكرات :

1 -عبد الرزاق فوزي ، الأهمية الإقتصادية و الإجتماعية للصناعات الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي – دراسة حالة الجزائر ، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية : 2007/2006)

2 -لوكادير مالحة ، مذكرة ماجستير ، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .**200**

3 -بن عمارة أحلام ،" **تقييم وظيفة التسويق الدولي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD، تخصص : تجارة دولية وتسويق دولي ، 2020)

4 -حاجي أسماء ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة (2009–2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة ، كلية

العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، 2018-2019

5 -زوهير بن جدو ، **دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، 2023

ج) مجالات علمية والملتقيات الوطنية والدولية :

1 -محمد مطلب راضي الفاضلي ، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق الترابطات بين القطاعات الانتاجية و التويع الاقتصادي في العراق** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة و الإقتصاد ، الجامعة الستنصرية ، العراق ، السنة التاسعة عشر ، العدد سبعون ، أيلول 2021.

2 -فائزة قش ، **توجيهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية** ، مجلة دراسات اقتصادية ، الصادرة عن : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة 02 ، الجزائر ، المجلة :06 ، العدد : 06 ، جوان 2019 .

3 -حميد حملاوي و وسام عمرون ، **أثر فرع الصناعات الغذائية على الإقتصاد الجزائري و أفاق تطوره دراسة حالة الجزائر 2000- 2015** ، مجلة دراسات إقتصادية ، الجزائر ، المجلد :20 العدد 02 ، ديسمبر 2019 .

4 -لمجد بوزيدي و نور الدين نجيب ، **مفاتيح لإنعاش تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات** ، مجلة المستقبل الاقتصادي ،الصادرة عن : مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، العدد :04 ، ديسمبر 2016 .

5 -محمد شتوح و أسماء بشوتي ، مداخلة بعنوان : **دور الصناعة الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، مقدمة لفعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول : إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، المنعقد يومي : 06/06/نوفمبر 2018 : من تنظيم : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة 02.

6 -سهيلة قطاف وليندة بوزرورة ، **مساهمة الصناعة الغذائية فيتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر** ،مجلة أبحاث ودراسات التنمية ،المجلد 06 العدد 02 ديسمبر 2019 .

7 -ذهبية لطرش وسامية كتاف ،تحديات تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016 - 2030 المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، المجلد 08، 2017.

8 -خالد زرموت ،التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة ، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ، الجزائر ،المجلد 06 ، العدد 03 ، 07-06-2013.

9 - نورة لكحل و فرقاني قويدر نور الإسلام ، **الاقراض المصرفي كخيار تمويلي لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،دائرة البحوث و الدراسات و القانونية و السياسية،المجلد 08 العدد 01 ، تاريخ النشر 19-01-2024

10 - وسيلة شكيرو و عمرغزازي ،استراتيجية تطويرالقطاع الزراعي – فرع الصناعات الغذائية – في إطارنموذج النمو الاقتصادي الجديد ، **مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي** ، **المدرسة العليا للتجارة ،الجزائر، المجلد 14، العدد 01 مكرر**، 01-10-2020 .

11 - بن موسى بشير و نصير أحمد ، **الصناعات الغذائية في الجزائر ودورها في تعزيز مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي** ، ملتقى وطني حول : تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر لضمان الامن الغذائي وتنويع الصادرات في ظل رؤية الجزائر 2030 ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة يوم 08 نوفمبر 2023.

د.) التقاريرو الدوريات، والمواقع الالكترونية :

1 - موقع البوابة الحكومية للخدمات العمومية www.bawabatic.dz ، تاريخ الإطلاع : 25 ماي 2024 ، على ساعة : 21:45

2 - مرسوم تنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020 ، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 و المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي ، ويغير تسميتها ، الجريدة الرسمية ، العدد 70 ، 9 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 25 نوفمبر سنة 2020 م

3 - www.moukawil.dz تاريخ الاطلاع 2024/06/01 .

4 - المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 22 جانفي 2004 المتضمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي ، الجريدة الرسمية العدد 6 الصادرة في 25 جانفي 2004

5 - www.angm.com تاريخ الاطلاع 2024/06/01

6 - المادة 05 من مرسوم الرئاسي 156/10 المؤرخ في 20 جوان 2010 ، المعدل و المتمم للمرسوم الرئاسي 514/03 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم و احداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين خمس و ثلاثين (35) وخمسين (50) سنة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية ، العدد 39 ، الصادرة في 23 جوان 2010.

7 - المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد قانونه الأساسي ، الجريدة الرسمية ، العدد 74.